E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/95/Add.2
7 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢١(ب) من جدول الأعمال المؤقت

# حقوق الطفل

## تقرير السيدة أوفيليا كالسيتاس-سانتوس المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال

## اضافة

## تقرير عن بعثة المقررة الخاصة الى الولايات المتحدة الأمريكية لبحث مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال (٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

## المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | | | ٢ |
| مقدمة | | ١ - ٨ | ٣ |
| أولاً - | الحالة القطرية | ٩ - ٢٩ | ٤ |
| | ألف- الأسباب | ١١ - ١٨ | ٤ |
| | باء - الخصائص | ١٩ - ٢٦ | ٦ |
| | جيم - ملامح المقترف | ٢٧ - ٢٩ | ٧ |
| ثانياً - | الإطار القانوني | ٣٠ - ٤٠ | ٨ |
| | ألف- الإطار الدولي | ٣٠ - ٣٤ | ٨ |
| | باء - الإطار الوطني | ٣٥ - ٤٠ | ٩ |

## المحتويات (تابع)


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ثالثاً - | الحكومة | ٤١ - ٦٢ | ١٠ |
| رابعاً - | نظام القضاء الجنائي | ٦٣ - ٨١ | ١٥ |
| | ألف- إنفاذ القوانين | ٦٣ - ٧٢ | ١٥ |
| | باء - النيابة العامة | ٧٣ - ٧٤ | ١٧ |
| | جيم - المحاكم | ٧٥ - ٨١ | ١٧ |
| خامساً- | دراسات إفرادية | ٨٢ - ١١٣ | ١٨ |
| | ألف- منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك | ٨٢ - ٨٧ | ١٨ |
| | باء - سان فرانسيسكو | ٨٨ - ١٠٠ | ٢٠ |
| سادساً- | التصوير الإباحي للأطفال وشبكة الإنترنت | ١٠١ - ١١٨ | ٢٣ |
| | ألف- تعريف التصوير الإباحي للأطفال | ١٠٥ - ١٠٨ | ٢٤ |
| | باء - الطفل موضوع الصور | ١٠٩ - ١١٣ | ٢٤ |
| | جيم - الطفل بوصفه مشاهدا | ١١٤ - ١١٨ | ٢٥ |
| سابعاً- | المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية | ١١٩ - ١٢٥ | ٢٦ |
| ثامناً- | الاستنتاجات والتوصيات | ١٢٦ - ١٤٢ | ٢٨ |
| المرفق - | قائمة مختارة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين استشارتهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها | | ٣٢ |

## مقدمة

١- بدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال بزيارة واشنطن ونيويورك وتوكسون وفوينيكس وسان فرانسيسكو في الفترة من ٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لدراسة مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وتود المقررة الخاصة اغتنام هذه الفرصة للاعراب عن تقديرها لما قدمته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من تعاون ومساعدة، مما مكنها من الالتقاء بممثلي قطاعات كثيرة في المجتمع والحصول على المعلومات والوثائق اللازمة لكي تتمكن من تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان بطريقة موضوعية ومحايدة.

٣- كما تود المقررة الخاصة توجيه الشكر إلى مركز الأمم المتحدة للإعلام في واشنطن دي سي، فضلا عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في نيويورك لما تم تقديمه من دعم سوقي يتصل ببعثتها.

٤- وقد التقت المقررة الخاصة أثناء زيارتها بمسؤولين رفيعي المستوى من وزارات الخارجية والعدل والصحة والخدمات الإنسانية ومن مصلحة الجمارك الأمريكية ومصلحة البريد الأمريكية ومكتب التحقيقات الاتحادي، فضلا عن ممثلي جهاز الشرطة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالأطفال. والتقت خلال زيارتها توكسون في أريزونا بممثلي السلطات المكسيكية. وفي سان فرانسيسكو، أتيحت للمقررة الخاصة الفرصة أيضا لزيارة مركز لاحتجاز الأحداث والتقت بعاهري الشوارع من الأحداث من كلا الجنسين. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير قائمة بمجموعة مختارة من الأشخاص والمنظمات التي التقت بها المقررة الخاصة أثناء بعثتها.

٥- كما اجتمعت المقررة الخاصة مع ممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشاركت في اجتماع للتخطيط الاستراتيجي في نيويورك لمناقشة متابعة مؤتمر ستكهولم العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

٦- واتصالا ببعثتها، دُعيت المقررة الخاصة أيضا إلى توجيه كلمة في الاجتماع السنوي لرابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن دي سي. كما شاركت في مناقشة لفريق خبراء نظمتها ادارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان بمناسبة يوم حقوق الإنسان في نيويورك.

٧- وتود المقررة الخاصة أن تؤكد أن هذا التقرير يمثل دراسة إفرادية لظاهرة تؤثر على معظم البلدان في العالم، سواء كانت بلدانا نامية أو متقدمة. واختارت المقررة الخاصة أن تزور الولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى المعلومات والمواد المقدمة إليها والتي تشير إلى وجود بغاء الطفل والتصوير الإباحي للطفل، وكذلك لاستكشاف ظاهرة التصوير الإباحي للطفل وأثر شبكة انترنت في بلد متقدم. وفضلا عن ذلك، اهتمت المقررة الخاصة باستكشاف المبادرات الكثيرة التي اتـُخذت في الولايات المتحدة، سواء من جانب الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، لمكافحة هذه المشاكل.

٨- وبالنظر إلى القيود المالية وعامل الوقت، لم تتمكن المقررة الخاصة من زيارة أماكن كثيرة في الولايات المتحدة بما يمكنها من اجراء دراسة تمثيلية بحق لشتى جوانب الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وتواتره المتباين في مثل هذا البلد الضخم، حيث تؤثر العوامل الجغرافية والعرقية والثقافية تأثيرا ملموسا على طبيعة المشكلة. ولذلك اختارت المقررة الخاصة زيارة واشنطن دي سي لكي تلتقي بالإدارات والوكالات المختصة في الحكومة الاتحادية؛ وزيارة مدينة نيويورك ومدينة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا بالنظر إلى استمرار الحجم الكبير للمشكلة في كلتا المدينتين، وزيارة توكسون وفوينيكس في أريزونا لتقييم آثار حركة اجتياز الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك لأغراض بغاء الطفل والتصوير الإباحي للطفل.

## أولا - الحالة القطرية

٩- يقدر العاملون الميدانيون في مدينة نيويورك أن الأطفال الصغار من سن ٥ إلى ١١ سنة يُضطرون قسرا إلى البغاء من أجل البقاء على قيد الحياة وطلبا للمال والعواطف ولشراء المخدرات. وربما يشارك عدد يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ فتاة وصبي دون الثامنة عشرة في بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية[١]. ومن بين الأطفال دون سن الثامنة عشرة البالغ مجموعهم ٧٠ مليون طفل يعيشون في الولايات المتحدة، يقدر وجود ١٥,٧ مليون طفل (أي ٢٢,٧ في المائة) يعيشون في فقر[٢]. وهناك أكثر من مليون من الشبان الهاربين و"الملفوظين" يتواجدون في الشوارع في أي وقت، منهم أكثر من الثلث يتركون منازلهم بسبب الايذاء الجنسي[٣].

١٠- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تثير الزيادة الأخيرة في وجود الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بل والوعي به أيضا أسئلة كثيرة بشأن أسباب هذه الظاهرة في بلد عالي التصنيع.

### ألف - الأسباب

١١- وفقا للمعلومات التي توافرت للمقررة الخاصة في المناقشات فإن الأطفال الذين يرجح كثيرا سقوطهم فريسة للقوادين والمجنِدين والمستغلين هم أطفال من أسر المزارعين في المناطق الريفية والمدن الصغيرة في ولايات الغرب الأوسط مثل أيوا وميسوتا وكانساس. ويبدو أيضا أن هناك اتجاها متصاعدا الى تدفق المراهقات من الطبقة المتوسطة التي يغلب عليها البيض من مناطق الضواحي إلى المدن الكبيرة مثل النزوح من كونيكتيكت ونيوجيرسي إلى مدينة نيويورك، تطلعا إلى المغامرة أو توسيع فرص العمل[٤]. وهناك مصادر أخرى لتدفق الأطفال على التجمعات الحضرية مثل شيكاغو وسان فرانسيسكو ولوس أنجلس وسياتل وبورتلند وميناپوليس هي ولايات مونتانا وايداهو وداكوتا. وفي هذا الصدد، تأسف المقررة الخاصة لعجزها أثناء زيارتها عن الحصول على أي بيانات محددة عن عدد هؤلاء الأطفال أو ولاياتهم الأصلية أو مناطق توجههم.

١٢- وردا على أسئلة بشأن الاختلافات العرقية والعنصرية والطبقية التي تؤثر على عدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع و/أو يتورطون في البغاء والتصوير الإباحي، اتفق معظم الخبراء على أنه وإن كان يُفترض أن يكون الأطفال في المجتمعات المهمشة والأشد فقرا هم الأكثر تعرضا لهذه المخاطر، إلا أنه لا يمكن تأكيد هذا النمط. والواقع أنه يبدو أن بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال يؤثر على كل قطاعات مجتمع الولايات المتحدة، لكن مع تباين الأسباب الجذرية. ومع ذلك، إذا طُبق مصطلح "الأسر المهمشة" على

القدرة على أداء وظائف الأسرة، مقارنة بالتباين الطبقي أو العرقي أو العنصري، فإن هذا التهميش يشكل السبب الجذري الرئيسي لاستغلال الأطفال.

١٣- غير أن المقررة الخاصة يمكنها أن تؤكد أن الفقر ذاته، أي الضائقة الاقتصادية، ليس هو السبب الأساسي للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الولايات المتحدة. ومع ذلك، أمكن تحديد أحد الأسباب باعتباره نوعا مختلفا من الفقر، هو الجوع ليس إلى الغذاء بل إلى الحب. وفضلا عن ذلك، أمكن أيضا تصنيف عوامل تتصل بالفقر وتسهم في هذه الظاهرة هي وجود أسر يعمل فيها الوالدان بسبب الحاجة إلى مصادر دخل اضافية، والهجرة التي تسببها الرغبة في تحسين مستوى المعيشة. ولذلك فإن دور الحكومة في الوقاية يكمن في مراجعة أولوياتها السياسية ومخصصات مواردها وتحديدها بوضوح أكبر.

١٤- وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن من رأي معظم الخبراء الذين التقت بهم المقررة الخاصة أن الأسر المفككة وإيذاء الطفل داخل الأسر هما السببان الأساسيان لهروب الأطفال من بيوتهم لينتهي بهم المطاف الى الشوارع. وإلى جانب عمليات الهروب، يعيش في الشوارع أيضا الأطفال "الملفوظون"، أي الذين طـُردوا من بيوتهم. وتساند هذا الافتراض الاحصاءات التي تفيد أن ١,٢ مليون طفل يهربون من بيوتهم كل سنة وأن ما يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين طفل يعيشون في الشوارع أو يحصلون على خدمات المأوى الطارئ[٥]. وتفيد التقديرات بأن ٢١ في المائة من أطفال الشوارع هم من "الملفوظين"[٦] . وتقوم وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بتشغيل ٣٧٩ مأوى للهاربين على الصعيد الوطني، تخدم ٠٠٠ ٨٠ طفل في السنة، لكن هناك ولاية واحدة فقط لديها تمويل اضافي لتوفير برنامج ميداني للوصول إلى أطفال الشوارع المعرضين لخطر الايذاء الجنسي.

١٥- إن الأسباب المذكورة للأطفال الهاربين من بيوتهم تنفرد بها إلى حد بعيد البلدان عالية التصنيع حيث يعمل الوالدان طول الوقت مما يؤدي إلى اغترابهم عن أطفالهم. كما أن الأطفال والمراهقين لا يحصلون على الرعاية الفردية الكافية في المدارس، مما يؤدي إلى مشاركتهم الطفيفة في الأنشطة المدرسية. إن انهيار الاتصال بين الأطفال وأسرهم و/أو مدرسيهم كثيرا ما يترك الأطفال دون أي حب أو رعاية أو مودة. وتم ابلاغ المقررة الخاصة بأنه فيما يسمى "بمجتمعات غرف النوم" في ضواحي المناطق الحضرية الكبيرة، حيث يسافر الوالدان يوميا إلى العمل، تم تحديد الوقت المرجح لحالات حمل المراهقات وتعاطي المخدرات فيما بين الساعة ١٥/٠٠ و١٩/٠٠، في الوقت "غير الخاضع للاشراف" بعد انتهاء المدرسة. ويزيد من تفاقم عزلة الأطفال عن أسرهم ومجتمعاتهم توافر رموز المجتمع الاستهلاكي الحديث الذي كثيرا ما يكون متاحا، أي السيارات والهواتف المحمولة والحواسيب. وإلى جانب ازدياد القدرة على التنقل، توفر هذه الأدوات اغراءات اضافية للأطفال الذين يسعون إلى المغامرة خارج بيوتهم وضواحيهم.

١٦- ويمكن مما سبق الاستنتاج بأن السبب الأساسي لترك الأطفال بيوتهم في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ليس هو كسب المال عن طريق البغاء أو التصوير الإباحي بل التماس الصحبة والمودة و"التسلية" لنقص الحب والاهتمام في البيت. وبالطبع، وكما سبق ذكره، فإن الاتجاه الجديد للمراهقين من الشرائح الأعلى للطبقة المتوسطة ممن يسعون إلى دخول سوق البغاء لكي يتمكنوا من شراء أحدث ملابس المصممين وآخر الابتكارات التكنولوجية هو اتجاه يثير القلق بالمثل.

١٧- وفضلا عن ذلك، كان من رأي كثير من الخبراء أن ايذاء الطفل داخل الأسرة يرتبط ارتباطا مباشرا أيضا برحيل الأطفال عن بيوتهم. وترى منظمة غير حكومية تعمل في شوارع نيويورك أن كل الأطفال تقريبا ممن دخلوا سوق البغاء تعرضوا لاعتداء بدني أو جنسي في بيوتهم. وهؤلاء الأطفال، الذين لا يُستغرب أن يقل احترامهم لأنفسهم ولأعراف الجنس، هم الأكثر تعرضا للاستغلال الجنسي. وإلى جانب ذلك، ووفقا لمعلومات مقدمة من مكتب قضاء الأحداث ومنع الانحراف، يمكن ايجاد صلة مباشرة بين ضحايا الايذاء الجنسي المسجلين من الأطفال وبين المنحرفين الأحداث.

١٨- ولذلك تشعر المقررة الخاصة بقلق كبير للنقص الواضح في الاحصاءات والبيانات المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وتحديدا فيما يتصل بايذاء الأطفال، في أنحاء البلد. وفي حالة توافر أي بيانات، فإنها لا تكون مفصلة على نحو يُظهر حجم الظاهرة، إذ أن كل الأرقام تُدرج في فئة ايذاء الأطفال، وهي تشمل أشكالا كثيرة مميزة الإيذاء، مثل زنا المحارم والعنف المنزلي.

## باء - الخصائص

١٩- حين يقرر الأطفال والمراهقون الهروب من بيوتهم، يصبحون في حالات كثيرة ضحايا حلقة مفرغة من التبعية. فبدون موارد مالية أو موارد لا تُذكر، وبدون عمل وانقطاع اتصالهم بالأسرة، يصبح من السهل أن يعتمد هؤلاء الفارون على رجال أو حماة أكبر سنا "ينقذونهم" من الشوارع. وكثيرا ما تتفاقم هذه التبعية بادمان المخدرات والمشروبات الكحولية الذي قد يفضي بدوره إلى لجوئهم إلى البغاء والجنس من أجل البقاء. ولذلك أمكن للمقررة الخاصة أن تكتشف وجود صلة مباشرة بين الأطفال الفارين و"الملفوظين" الذين ينتهي أمرهم بالتشرد في الشوارع وبين بغاء الأطفال. وفيما يتعلق بالضلوع في التصوير الإباحي للأطفال، لا تكون الصلة بهذه القوة بالضرورة إذ أن أطفالا كثيرين ممن يتم اغراؤهم بدخول سوق التصوير الإباحي يجري تجنيدهم ببساطة من ضواحيهم أو من المدارس القريبة أو المعارف من الأسر ذات الأطفال.

٢٠- كما حاولت المقررة الخاصة تقرير ما إذا كان يتم اغراء الأطفال والمراهقين بترك بيوتهم للعمل في مجال الاستغلال الجنسي التجاري على يد مجنّدين محترفين أو حلقات منظمة للقوادين/الجلابين والمجرمين المشاركين في الإتجار بالأطفال أو بيعهم لأغراض بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. وفي حين يبدو أن هناك مجموعات صغيرة من الأفراد الذين لا تربطهم صلات قوية تحاول أحيانا تجنيد الأطفال للعمل في البغاء أو الاشتراك في التصوير الإباحي للأطفال وخاصة في منطقة الغرب الأوسط، لا يُعرف بوجود حلقات اجرامية منظمة تمارس الاتجار بذاته في الولايات المتحدة. ومع ذلك يحدث بالفعل "بيع" بغي من قواد إلى آخر وقُدر السعر الحالي بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار أمريكي للفتاة؛ في حين قُدر سعر خدمات النساء البغايا بمبلغ ٧٥ دولارا للساعة في مدينة نيويورك.

٢١- وثمة جانب مفزع لبغاء الأطفال استرعى اهتمام المقررة الخاصة ويتصل "بالبغايا الأطفال من الجيل الثاني". ووفقا لهذه المعلومات، توجد حالات حملت فيها البغايا المراهقات من القوادين، بغية إما زيادة الاعتماد عليهم أو لكي يتمكنّ من ادخال طفلة صغيرة الى سوق البغاء بالنظر إلى ازدياد الطلب على البغايا الصغيرات العذراوات.

٢٢- وفيما يتعلق بالتصوير الإباحي للأطفال، يبدو أن المواد الإباحية التي تصور الأطفال، مثل الشرائط المرئية "الفيديو" والصور الفوتوغرافية في الولايات المتحدة، ينتجها أساسا هواة لكي يستخدمها مشتهو الأطفال جنسيا وبأعداد محدودة فحسب، بالنظر إلى العقوبات الصارمة إلى المفروضة على انتاج الصور الإباحية للأطفال ونشرها واحتيازها في البلد.

٢٣- وفيما يتعلق باساءة استعمال المخدرات، لوحظ أن القوادين والجلابين كثيرا ما يحاولون عدم تشجيع استعمال المخدرات والكحوليات إذ أن البغي "لا تؤدي وظيفتها" على نحو جيد حين تكون تحت تأثيرها ومن ثم لا تحقق لهم ما يكفي من أموال. ومن ناحية أخرى، تم ابلاغ المقررة الخاصة بأن هناك عددا متزايدا من "البغايا المدمنات للمخدرات" اللاتي يعملن دون قواد ويبعن أجسادهن مقابل المخدرات فحسب.

٢٤- وفيما يتعلق بالأطفال الفارين من بيوتهم أو الذين أغوتهم الشوارع، أُشير للمقررة الخاصة إلى أنه إذا كانت المستشفيات والمراكز الطبية تحتفظ بنظام تسجيل الكتروني للأطفال الذين يلتمسون مساعدتها، فربما زادت فرص تحديد هوية الأطفال المفقودين أو الأطفال الذين يسيطر عليهم قوادون واستعادتهم[٧]. كما تم التأكيد على أن المشرفين الاجتماعيين وموظفي المستشفيات ليسوا على دراية تكفي لربط الحالات التي تعالَج داخل اختصاصهم بالمنظمات التي تتعامل مع الأطفال المفقودين أو المختطفين. فمثلا في حالات حمل المراهقات، من المرجح أن يحقق الموظفون الطبيون في احتمالات زنا المحارم و/أو الايذاء داخل الأسرة أكثر مما يحققون في احتمالات بغاء الطفل.

٢٥- وتود المقررة الخاصة أن تؤكد أن التحليل السابق ينطبق على البنات والأولاد على السواء، وإن كانت ظاهرة بغاء الأولاد تختلف عن بغاء البنات في عدد من الوسائل. فقد لوحظ في مرات عديدة أن الأولاد يمارسون البغاء بعلانية أقل كثيرا في الشوارع، لأسباب منها وصمة العار التي يُلحقها المجتمع باللواطي ولأنه من الأرجح أن يعملوا بمفردهم دون قوادين. وقد ينتج ذلك أن ممارسي البغاء من الصبيان كثيرا ما لا يكونوا من اللواطيين، ولا يعتبرون أنفسهم كذلك، ولذلك فهم أكثر تحكما في أجسادهم وفيما يؤدونه من أفعال جنسية أو ما يسمحون لعملائهم بأدائه. وعليه فإن ممارسي البغاء من الصبيان يتمتعون نسبيا بموقف مساومة أفضل كثيرا من أقرانهم الإناث ويمكنهم طلب سعر أعلى كثيرا لقاء خدماتهم. وتختلف نسبة بغاء الصبيان إلى الفتيات في الولايات المتحدة حسب المنطقة، لكن في مدينة نيويورك مثلا يقدر معدل ممارسي البغاء من الصبيان بنسبة ٥١ في المائة، ويتركز ممارسو البغاء من الصبيان إلى حد كبير في أماكن محددة مثل سان فرانسيسكو ونيوأورليانز.

٢٦- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق ازاء التقارير التي تفيد بأن البغاء الذي تمارسه الفتيات بصفة خاصة يصبح متزايد العنف ويشمل التكبيل بالقيود والماسوشية السادية وضرب مؤخرة الجسم. ويرجح أن يتم الفعل الجنسي في السيارات لا في الموتيلات أو المواخير كما كان الحال في الماضي.

## جيم - ملامح المقترف

٢٧- لا شك أن السلوك التسلطي لمشتهي الأطفال جنسيا يكون أصعب اكتشافا أو علاجا بكثير من سلوك المتجاوز "الفضولي" بين الحين والآخر، سواء فيما يتصل بالتصوير الإباحي للأطفال أو ببغاء الأطفال. ويُعتقد أنه في حين أن الجاني الجنسي العادي يؤذي جنسيا عددا يصل أقصاه إلى ١٠٠ طفل في حياته،

فإن المعدل بالنسبة لمشتهي الأطفال جنسيا يُشتبه في بلوغه ٤٠٠ طفل. وتشعر المقررة الخاصة بقلق شديد ازاء المعدل العالي للعودة إلى الاجرام فيما بين مشتهي الأطفال جنسيا. أما معدل العودة إلى الاجرام لمرتكبي الجرائم الجنسية الذين يعتدون على الأطفال بين الحين والآخر فحسب فهو أقل كثيرا.

٢٨- وينبغي اعتبار نشر التحقيقات الاتحادية الناجحة التي تؤدي إلى اعتقال الجناة في قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال بمثابة رادع فعال. أما مسألة إعادة تأهيل المقترفين فشديدة التعقيد، وخاصة بالنظر إلى التكلفة العالية لعلاج الجناة في الجرائم الجنسية. ومن ناحية أخرى فإن السجن مدى الحياة يشكل أيضا عبئا ماليا كبيرا على المجتمع. وفيما يتعلق بكفاءة التعقيم الكيميائي كعقاب، ارتُئي أن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى تغيير في السلوك لأن الفكرة المتسلطة لا يمكن ردعها جسديا. وبالرغم من التعقيم، يمكن أن تظل هناك القدرة على الانتصاب أو قد يلجأ المتجاوز إلى الايذاء بالملامسة وإلى أشكال أخرى من التجاوزات.

٢٩- ومن المهم ملاحظة أن ملامح المقترفين و/أو العملاء قد تختلف اختلافا ملحوظا. ففي حين أن أغلبية العملاء الباحثين عن البغايا في مدينة نيويورك هم من طلاب الجامعات من البيض في أوائل العشرينات من أعمارهم، تفيد التقارير بأن المعتدي جنسيا على الأطفال/مشتهي الأطفال جنسيا يكون عادة من رجال الأعمال الناجحين من البيض ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٠ سنة و٦٠ سنة وكثيرا ما تكون لديه أسرة، وكثيرا ما يوصف بأنه "عضو بارز في المجتمع".

## ثانيا - الإطار القانوني

### ألف - الإطار الدولي

٣٠- تُعد اتفاقية حقوق الطفل، التي تعرّف الطفل بأنه كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة، أهم صك دولي لحقوق الانسان ينظم حماية حقوق الطفل. إن الأحكام المشار اليها أدناه لها لياقة خاصة بجوانب الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال التي يناقشها هذا التقرير.

٣١- وتعترف المادة ٣٢ من الاتفاقية بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل اعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

٣٢- وتتعهد الدول الأطراف، بمقتضى الاتفاقية، بحماية الطفل من كل أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي وتكون مطالبة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تحريض الطفل أو اكراهه على ممارسة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ والاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة، والاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة. وتنص المادة ٣٥ على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الإتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.

٣٣- غير أن المقررة الخاصة تلاحظ مع الأسف أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من حكومات خمسة بلدان فقط لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل. وقد أعلن السيد بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة في خطابه في يوم حقوق الانسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنه "من العار" ألا تصدق الولايات المتحدة حتى الآن لا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولا على اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان للمقررة الخاصة الالتزام القوي للادارة الحالية باتخاذ كل جهد للتغلب على المعارضة القوية الحالية داخل مجلس الشيوخ الأمريكي، بغية التصديق على كلا الصكين.

٣٤- وفي هذا الصدد، كان من رأي نقابة المحامين الأمريكية أن ثمة حاجة إلى بذل جهد مكثف لتثقيف وإعلام الجمهور. وتحقيقا لهذه الغاية، ولمعالجة مخاوف مشرّعي الولايات التي تفتقر الى معلومات كافية، يُجري مركز الأطفال والقانون حاليا بحثا بشأن الآثار القانونية المترتبة على جميع الولايات إذا صدقت الولايات المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل، وذلك مثلا في مجالات سن البلوغ أو الحق في التعليم.

## باء - الإطار الوطني

٣٥- بالنظر إلى الهيكل شديد اللامركزية لحكومات الولايات في الولايات المتحدة، سيتناول هذا الفرع أساسا الأحكام ذات الصلة في التشريع الاتحادي، مع مراعاة أن تشريع الولايات في أنحاء البلد قد يختلف اختلافا ملموسا من ولاية إلى أخرى. ويطبق القانون الاتحادي في الولايات المتحدة في كل القضايا ذات الطابع المشترك بين الولايات أو تلك التي يُرتأى أنها تشكل اهتماما اتحاديا خاصا. وأمكن للمقررة الخاصة أن تلاحظ مثلا أن القضايا التي تنطوي على بغاء الأطفال تحقق فيها ثلاث وكالات اتحادية هي مكتب التحقيقات الاتحادي ومصلحة الجمارك الأمريكية ومصلحة البريد الأمريكية. كما أن قضايا بغاء الأطفال التي تنطوي مثلا على نقل القصر عبر حدود الولايات يُعنى بها القضاء الاتحادي.

٣٦- وفي بعض الحالات يمكن توجيه تهم اتحادية وتهم للولايات على السواء ضد نفس المدعى عليه، لكن الملاحقات القضائية المتعاقبة أو المتزامنة على نفس السلوك تشكل انتهاكا للسياسة الاتحادية. وقد يكون مفيدا تقديم بعض التعليقات على العناصر المشتركة لتشريعات الولايات فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال[٨]. فقد سن كونغرس الولايات المتحدة ومعظم المجالس التشريعية للولايات قوانين جنائية تستهدف حماية الأطفال والصغار من الاستغلال الجنسي للكبار عن طريق البغاء أو التصوير الإباحي. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أيضا الاستعانة بقوانين أخرى تحظر الايذاء الجنسي للأطفال أو اغتصاب من هم دون السن القانونية لمقاضاة الكبار الذين يستغلون جنسيا الأطفال والصغار. كما تُلزم قوانين معظم الولايات المدرسين وموظفي الرعاية الصحية وغيرهم ممن هم في موقع يسمح لهم بتحديد هوية الضحايا المحتملين بالابلاغ عن الايذاء الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال للوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين وحماية الطفل.

٣٧- ويحظر القانون الاتحادي وقوانين معظم الولايات انتاج وتوزيع المواد والصور الإباحية للأطفال وتلقيها واحتيازها. كما أن التآمر ومحاولات انتهاك القوانين الاتحادية التي تمنع التصوير الإباحي للأطفال تشكل جرائم اتحادية خاضعة للإتهام. وتعرّف معظم القوانين التشريعية التصوير الإباحي للأطفال بأنه تصوير مرئي لقاصر يشارك في "سلوك جنسي" أو في "سلوك صريح جنسيا". ويعتبر التصوير الإباحي

للأطفال جريمة جنائية في الولايات المتحدة لأنه يمثل السجل الدائم للايذاء أو الاستغلال الجنسي لطفل فعلي.

٣٨- وتحظر بعض الولايات القضائية تحديدا استخدام الحواسيب فيما يتصل بالتصوير الإباحي للأطفال. وينص القانون الاتحادي على أن الأشخاص الذين ينقلون عن علم صورا مرئية أو إعلانا مرئيا لصور إباحية للأطفال "بأية وسيلة، بما في ذلك الحواسيب" يصبحون مسؤولين جنائيا.

٣٩- وفي هذا الصدد ووفقا لمجموعة قوانين الولايات المتحدة، تنص الفقرة ٢٢٥١ من الفصل ١١٠ المعنون "الاستغلال الجنسي والايذاءات الأخرى للأطفال" الوارد في الباب ١٨ عن الجرائم والاجراءات الجنائية، على أن أي شخص يوظف أو يستخدم أو يقنع أو يحرض أو يستميل أو يرغم قاصرا على ممارسة ... أي سلوك صريح جنسيا لغرض انتاج أي صور مرئية لهذا السلوك يعاقَب اذا كان هذا الشخص يعرف، أو لديه من الأسباب ما يدعوه إلى أن يعرف أن هذا التصوير المرئي سيتم نقله بغرض الإتجار به بين الولايات أو الاتجار الخارجي أو نقله بالبريد، أو اذا تم نقل هذا التصوير المرئي بالفعل. وتحظر الفقرة ٢٢٥٢ نقل واستيراد وشحن وتلقي صورا إباحية للأطفال بأية وسيلة بين الولايات، بما في ذلك البريد والحواسيب. ولا يوجد شرط لإظهار الغرض التجاري ولا أي حد أدنى لعدد الصور المرئية. وتحظرالفقرة ٢٢٥١(الف) بيع وشراء القصَّر وتجعل نقل الكفالة لأغراض التصوير المرئي أو المشاركة في سلوك صريح جنسيا جريمة جنائية.

٤٠- وفيما يتعلق ببغاء الأطفال، فإن القانون الأساسي للحكومة الاتحادية الذي يجرِّم بغاء الأطفال هو قانون مان الذي يشكل جزءا من قانون مكافحة الجرائم العنيفة وإنفاذ القوانين لعام ١٩٩٤. وتحظرالفقرة ٢٤٢٢ من الفصل ١١٧ المعنون "النقل لنشاط جنسي محظور قانونا وما يتصل به من جرائم" الوارد في الباب ١٨ عن الجرائم والاجراءات الجنائية بمجموعة قوانين الولايات المتحدة، تحريض أي شخص أو إقناعه أو إستمالته للسفر عبر حدود الولاية من أجل البغاء أو لممارسة أي نشاط جنسي قد يُتهم أي شخص بارتكاب جريمته. وتنص الفقرة ٢٤٢٣ على أن "أي شخص ينقل عن علم أي فرد تحت سن الثامنة عشرة في عملية اتجار بين الولايات أو اتجار أجنبي ... بقصد أن يشارك هذا الفرد في البغاء أو في أي نشاط جنسي قد يُتهم أي شخص بارتكاب جريمة جنائية بشأنه، يتم تغريمه بموجب هذا الباب أو سجنه لمدة لا تزيد على عشر سنوات أو بكلتا العقوبتين".

## ثالثا - الحكومة

٤١- أعادت وزارة الخارجية، في مناقشاتها مع المقررة الخاصة، تأكيد التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كما حددها وفد الولايات المتحدة إلى المؤتمر العالمي في ستكهولم. وتشمل الأولويات المتبعة، التي تؤيدها المقررة الخاصة، الأخذ بنهج متعدد التخصصات يشمل المشرفين الاجتماعيين والعاملين في مجال الصحة العقلية، واجراء المقابلات والتحقيقات، وتوفير معاملة خاصة في اطار المحاكم يتاح لها الطفل وتتناسب مع سنه وحالته، والتصدي باستمرار للآثار العالقة بالاستغلال الجنسي التجاري. وسيتم تعزيز التدابير عن طريق نظم التعليم التي تزود الأطفال بالمهارات والفرص باعتبارها استراتيجية وقائية.

٤٢- وتدرب وزارة العدل مدربي الموظفين المحليين المكلفين بإنفاذ القوانين على توفير التوجيه للضحايا في قضايا استغلال الأطفال. وتود المقررة الخاصة الاعراب عن تقديرها الخاص للنموذج التدريبي الشامل الذي وُضع في هذا الصدد وطبقه منذ عام ١٩٨٢ مكتب قضاء الأحداث ومنع الانحراف، وهو المسؤول عن تنفيذ البرامج التدريبية لانفاذ القوانين المتعلقة بجنوح الأحداث. ومنذ عام ١٩٨٣، نُظمت أيضا على نطاق الأمة للموظفين المحليين المكلفين بإنفاذ القوانين برامج تدريبية عن تقنيات التحقيق في قضايا إيذاء الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال. ويتضمن الدليل التدريبي تقنيات بشأن كيفية تعقب الأفراد الذين يسعون إلى ممارسة الجنس مع الأطفال وكيفية التحقيق في القضايا التي تنطوي على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وتم بالفعل تدريب ٢٠ ألفا من الموظفين المحليين المكلفين بإنفاذ القوانين عن طريق هذا البرنامج الذي يستمر من أربعة أيام إلى خمسة أيام، والذي يسمح أيضا باشتراك الموظفين وأعضاء النيابة العامة المعنيين بحماية الطفل.

٤٣- ويقوم بالتدريب فريق متعدد التخصصات، إذ أن التحقيقات في قضايا إيذاء الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال لا تشمل فحسب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين، بل تشمل بالضرورة أيضا المشرفين الاجتماعيين المعنيين بحماية الأطفال، وأعضاء النيابة العامة والمهنيين الطبيين. وتعمل "عملية تحقيق الفريق" هذه على وضع بروتوكول مجتمعي بشأن كيفية تناول المجتمعات المحلية لقضايا إيذاء واستغلال الأطفال، والاستجابة المناسبة لانفاذ القوانين. والهدف من هذا التدريب هو تجنب تكرار إيذاء الطفل وضمان توفير خدمات إعادة التأهيل للطفل أثناء التحقيق. ويشكل التصوير الإباحي للأطفال بالحواسيب عنصرا جديدا في التدريب، ويجري حاليا وضع كراسة عن التحقيق في استغلال الأطفال بالحواسيب.

٤٤- إن مكتب التحقيقات الاتحادي بوزارة العدل هو أحد الوكالات الاتحادية الثلاث التي تحقق في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وله الولاية القضائية الأولى على هذه المسألة نتيجة طابع هذه الظاهرة المتداخل بين الولايات. ويعمل مكتب التحقيقات الاتحادي في تعاون وثيق مع مصلحتي الجمارك والبريد بالولايات المتحدة لمكافحة بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. وتُعتبر جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال التي يحقق فيها مكتب التحقيقات الاتحادي جرائم عنيفة.

٤٥- وأثناء بعثة المقررة الخاصة، شارك مكتب التحقيقات الاتحادي بالتعاون مع مصلحة الجمارك الأمريكية، في تحديد هوية موردي خدمات شبكة إنترنت، بغرض التحقيق في انتاج وصنع وتوزيع المواد الإباحية للأطفال عن طريق موردي الخدمات على الشبكة. وفيما يتعلق "بعملية الصور البريئة"، تم ابلاغ المقررة الخاصة بأن عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي تقمصوا دور مشتهي الأطفال جنسيا أو دور الأطفال، من أجل اقتفاء أثر الموردين وعملائهم على شبكة إنترنت. وتمت بعض الإعتقالات والإدانات في هذه العملية.

٤٦- وفي المناقشات مع مكتب التحقيقات الاتحادي، كان من الواضح إعطاء أولوية متزايدة لتدريب العملاء على التحقيق في قضايا الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفضلا عن ذلك، تشعر المقررة الخاصة بالغبطة إذ تلاحظ أن مكتب التحقيقات الاتحادي يحاول اقامة علاقات عمل أقوى مع المنظمات غير الحكومية التي تتصدر بالفعل العمل في هذه القضايا.

٤٧- وتود المقررة الخاصة الإعراب عن تقديرها الخاص للجهود التي بذلها موظفو مصلحة الجمارك الأمريكية لتزويدها بالمعلومات الأساسية وبصورة شاملة عن أعمالهم. وفي هذا الصدد، تلتزم المقررة الخاصة بشروط معينة تتعلق بالسرية، ولا سيما بشأن عمليات جارية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، لكنها ستحاول في الفقرات التالية إيجاز بعض المبادرات الناجحة التي اتخذتها سلطات الجمارك الأمريكية في هذا الصدد، باعتبار مصلحة الجمارك هي إحدى الوكالات الإتحادية الثلاث المعنية بهذه المسائل.

٤٨- ومن سلطة موظفي الجمارك بالولايات المتحدة التدخل في القضايا التي تنطوي على استغلال جنسي تجاري للأطفال حيثما تكون هناك أية تجارة أو شرائط مرئية (فيديو) أو حواسيب أو أجزاء من الحواسيب تُصنع أو يكون منشؤها من خارج الولايات المتحدة بما يشكل آليا انتهاكا جمركيا. وفيما يتعلق بالتصوير الإباحي للأطفال، فإن السلطات الجمركية الأمريكية لها ولاية التدخل لمنع عرض أي صور إباحية يتم نقلها من مجلات أجنبية إلى شبكة انترنت وتصبح متاحة داخل الولايات المتحدة. ويتحقق وكلاء الجمارك بالولايات المتحدة من أي بريد خارجي يصل إلى الولايات المتحدة في إطار ولايتهم القضائية، لكن حالما يتم نقل هذا البريد إلى البريد الداخلي للولايات المتحدة، فإنه يدخل في الولاية القضائية لمصلحة البريد الأمريكية. وفي هذا الصدد لوحظ أن مصلحة الجمارك الأمريكية لاحظت هبوطا في الصور الإباحية للأطفال دون سن المراهقة، التي تشمل أطفالا دون سن الثانية عشرة، وحلت محلها مواد إباحية للمراهقين يتم انتاجها أساسا في بلدان أوروبا الشمالية.

٤٩- وشاركت مصلحة الجمارك الأمريكية بالفعل في التحقيق في نقل الصور الإباحية للأطفال بالحواسيب منذ عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٣، شنت ادارة الجمارك الأمريكية "عملية القبضة القوية" للتحقيق في نشاط لوحات إعلانات أوروبية على شبكة إنترنت مقرها بامسي في الدانمرك واستُخدمت في جلب مواد إباحية مطبوعة للأطفال كالمجلات إلى الولايات المتحدة. وفي هذه العمليات، يتخفى موظفون متخصصون بالجمارك الأمريكية فيدخلون "غرفات الثرثرة" ويبحثون عن "كلمات مثيرة" في لوحات الإعلانات مثل كلمة "لوليتا"، ويطلبون من الموزعين المشتبه فيهم تزويدهم بمواد إباحية. وأثناء التحقيق في نشرة الإعلانات الدانمركية، اكتشف الموظفون لوحتين أخريين للإعلانات تزودان الزبائن في الولايات المتحدة بصور إباحية للأطفال. وحال تعيين هوية الموزعين، تم استنساخ ما مجموعه ١٨ قرصاً صلباً للحواسيب، شملت أسماء أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص كانوا يستخدمون لوحات الإعلانات، بما في ذلك عدة مئات من الأفراد في ١٦ ولاية من الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، صدرت أوامر تفتيش أولئك المستعملين المحدد هوياتهم واعتُقل ٤٩ شخصا.

٥٠- وتشكل لوحات الإعلانات مصدراً قيماً للمحققين إذ تحتوي بوجه عام على فهارس بسجلات النشاط، بما في ذلك المعلومات عن الدخول إلى الخادم والخروج منه والتفريغ، وتظهر البُرَيمجات لوحة الإعلانات حالما يتصل بها العميل.

٥١- وكان "لعملية القبضة القوية" أثر متضاعف: ففي عام ١٩٩٦ صدر ٢٢٧ أمر تفتيش، منها ١٤٤ أمراً تتصل بحالات تصوير إباحي بالحواسيب شمل أطفالاً، الأمر الذي يمثل زيادة مشجعة بلغت ٢٢٠ في المائة في إصدار أوامر التفتيش و١٦٧ في المائة تتصل تحديداً بحالات تتعلق بالحواسيب. إن عمليتي "التاجر عبر الأثير" (Cybertrader) و"ضربة عبر الأثير" (Cyberstrike) تمثلان تحقيقات مماثلة أجرتها مصلحة الجمارك الأمريكية لمداهمة التصوير الإباحي للأطفال على شبكة إنترنت، وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر الى

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أجرت مصلحة الجمارك الأمريكية ٣٠ عملية تفتيش تتصل بالتصوير الإباحي للأطفال، منها ٢١ عملية شملت صوراً إباحية منقولة بالحواسيب.

٥٢- ومن الأساسي وجود تعاون دولي لكي يتحقق النجاح لعمليات مصلحة الجمارك الأمريكية التي تشمل دائماً مواداً أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك اكتشاف حالة تنطوي على تصوير إباحي للأطفال في سان خوسيه بكاليفورنيا حيث قام نحو ٢٠ من الكبار ينتمون الى رابطة تسمى "نادي أوركين" بإيذاء الأطفال جنسياً، بالتقاط صور إباحية لهؤلاء الأطفال وتبادل الصور على شبكة إنترنت. كما تم نقل المواد المنتجة عبر الحدود الى كندا، حيث صادر المسؤولون بالجمارك الكندية، بناء على تحذير من مصلحة الجمارك الأمريكية، ما مجموعه ٣٨ ٠٠٠ صورة فوتوغرافية إباحية للأطفال. وفي محاولة لمكافحة التصوير الإباحي للأطفال على نطاق العالم، تحتفظ مصلحة الجمارك الأمريكية بروابط وثيقة وتتبادل المعلومات الاستراتيجية مع البلدان الأخرى ومن بينها كندا والمكسيك وفرنسا والسويد ونيوزيلندا. وفضلاً عن ذلك، هناك موظف بالجمارك الأمريكية عضو في اللجنة الدائمة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) المعنية بحقوق الطفل. كما يوجد لمصلحة الجمارك الأمريكية ٢٥ ملحقاً في الخارج بسفارات الولايات المتحدة على اتصال مباشر بالسلطات الجمركية الوطنية، ويعملون كنقاط اتصال لتبادل المعلومات والتحذيرات في القضايا الدولية المتعلقة بالتصوير الإباحي للأطفال.

٥٣- والى جانب التحقيق النشط في قضايا التصوير الإباحي للأطفال، تتخذ مصلحة الجمارك الأمريكية أيضاً تدابير وقائية للقضاء على هذه الظاهرة بالتعاون مع المركز الوطني للأطفال المفقودين والمُستغَلين، ووزارة العدل ومصلحة البريد الأمريكية. وتعزيزاً لسلامة الطفل بالإتصال المباشر على شبكة إنترنت، تم وضع كتيبات واستحداث رقعات الفأرة ولوحات مفاتيح خصيصاً للأطفال لنصحهم بعدم إعطاء أو إرسال أي معلومات شخصية عن طريق الحاسوب دون إذن والديهم، وإبلاغ والديهم أو مدرسيهم بأي معلومات لا يستريحون إليها وعدم الالتقاء بأي شخص ربما اتصلوا بهم على الخط المباشر دون معرفة والديهم. كما يدوَّن على رقعة الفأرة وفي الكتيبات أن الصور الجنسية الصريحة المرسلة الى الطفل أو التي تصور طفلاً تتعارض مع القانون ويجب الإبلاغ عنها بخط مباشر مجاني يعمل على مدار ٢٤ ساعة. كما استحدثت مصلحة الجمارك الأمريكية صفحة استقبال على شبكة إنترنت تقدم معلومات مماثلة.

٥٤- ويوجد بمصلحة الجمارك الأمريكية موظفون متخصصون في التحقيق مع مواطني الولايات المتحدة المتورطين في السياحة الجنسية للأطفال. وأبلغ معلقون المقررة الخاصة أنه رغم أن التعديلات على قانون مان بمنح سلطات الولايات المتحدة الولاية القضائية على مواطنيها المشاركين في السياحة الجنسية للأطفال في الخارج تشكل تطوراً هاماً في مكافحة هذه الظاهرة، ينص القانون أيضاً على أن "نية السفر" لأغراض السياحة الجنسية تشكل جريمة جنائية. إلا أنه من المستحيل تقريباً إثبات نية ممارسة أفعال جنسية مع القصَّر في الخارج، خاصة وأن متعهدي السياحة الجنسية لا يعلنون عن ممارسة الجنس مع الأطفال.

٥٥- وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، تستخدم مصلحة الجمارك الأمريكية وسائل مبتكرة لرصد تنفيذ قانون مان الذي يحظر على مواطني الولايات المتحدة والأجانب المقيمين فيها السفر الى الخارج بنية ممارسة أفعال جنسية مع القصَّر كما يتصدى لأولئك الذين يتآمرون على اقتراف هذه الأفعال، أي لمتعهدي السياحة الجنسية[٩]. وفي العمليات السرية، يعمل موظفون متخصصون في الجمارك الأمريكية "كسماسرة" لإعداد جولات جنسية عن طريق مجلات الجنس والمراسلة بالبريد لإثبات ترتيب معين. ويبدو أن ٩٠ في

المائة من الأشخاص المعنيين شاركوا في إيذاء الأطفال من قبل ويبدون اهتماماً أكبر بالفتيات بين سن الثامنة والثانية عشرة.

٥٦- ومصلحة البريد الأمريكية هي إحدى الوكالات الاتحادية الثلاث المعنية بقضايا التصوير الإباحي للأطفال في الولايات المتحدة. وتتعلق الولاية القضائية لمصلحة البريد الأمريكية في هذا الصدد بالصور الإباحية للأطفال المُرسلة بالبريد الذي ما زال يشكل أكثر الوسائل شيوعاً لنقل المواد الإباحية للأطفال.

٥٧- وكانت مصلحة البريد الأمريكية تحقق في قضايا التصوير الإباحي للأطفال منذ عام ١٩٧٨، حين صدر أول تشريع وطني لحظر استخدام خدمات البريد في توزيع الصور الإباحية للأطفال لأغراض تجارية. إلا أن هذا القانون كان محدود النطاق الى حد بعيد إذ أنه لم يسمح بالملاحقة القضائية لمستعملي/مشتري هذه المواد بل سمح بالملاحقة لمنتجيها وموزعيها فقط. وألغى قانون حماية الطفل لعام ١٩٨٤ قيد إنتاج و/أو نشر الصور الإباحية للأطفال لأغراض تجارية وأضاف بعداً جديداً بتجريم أولئك الذين "يتلقون عن علم" هذه المواد.

٥٨- وتشارك مصلحة البريد الأمريكية في تحقيقات سرية تستبق الأحداث بتنفيذ ما تسميه "الطرود الخاضعة للمراقبة" أو "اللدغات المضادة" ضد المشتبه في اقترافهم التصوير الإباحي للأطفال، استناداً الى التحقيقات التي تحدد هوية الأفراد الذين ينزعون الى تجاوز القانون في هذا الصدد. إن "الطرود الخاضعة للمراقبة" هي طرود بريدية يضعها موظفو مصلحة البريد حيث يتسلم المقترفون المشتبه فيهم صوراً إباحية للأطفال عن طريق عملاء سريين. وبعد ذلك يتم مراقبة المشتبه فيهم واعتقالهم فور أول استخدام/مشاهدة للمواد المسلمة. وقد أُجري نحو ٠٠٠ ٢٧ تحقيق مما أدى الى اعتقال وإدانة ٥٠٠ ٢ من المقترفين.

٥٩- ومن الحالات التي تبيّن الأنشطة السابقة لمصلحة البريد الأمريكية، حالة انطوت على شخص في ولاية ألاباما تلقى "طرداً بريدياً خاضعاً للمراقبة" به شريط فيديو جنسي عن الأطفال أرسله أحد موظفي مصلحة البريد الأمريكية باعتباره وكيلاً لشركة "فيدرال إكسبريس" للبريد العاجل. وتم ضبط المشتبه فيه بعد ١٥ دقيقة في عملية تفتيش وهو يشاهد الشريط مع صبي عمره ٧ سنوات من الضاحية كان قد سبق له الاعتداء عليه جنسياً. كما تم العثور في البيت أثناء عملية التفتيش على شرائط فيديو شخصية تصور المقترف وهو يمارس الجنس مع الصبي.

٦٠- وهناك حالة أخرى تم إبلاغ المقررة الخاصة بها شملت أكبر موزع تجاري حتى الآن للتصوير الإباحي للأطفال في الولايات المتحدة. وكان يباشر هذه المغامرة مواطنون أمريكيون مقيمون في المكسيك، كانوا ينتجون صوراً إباحية تضم أساساً أولاداً تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و٢١ سنة. وهُرِّبت شرائط الفيديو هذه الى الولايات المتحدة ثم وزِّعت عن طريق البريد الداخلي. وبالتعاون مع مصلحة الجمارك الأمريكية، نجحت مصلحة البريد الأمريكية في وقف تسليم أشرطة الفيديو المرسلة بالبريد من الخارج ونفذت العملية السرية المسماة "الذكر الخارجي" أو "مايكونوس" أو "ذكر الجزيرة" بغية تعقب أثر العملاء.

٦١- وأبلغت وزارة الصحة والخدمات الانسانية المقررة الخاصة أن الكونغرس وافق على تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار أمريكي وفقاً لتشريع جديد، لإنشاء برامج ميدانية الى أطفال الشوارع من الصبية المعرضين لخطر الإيذاء الجنسي. ومن سوء الحظ أن ولاية واحدة فقط تلقت وقت بعثة المقررة الخاصة التمويل اللازم

لتنفيذ هذا البرنامج. كما تأسف المقررة الخاصة لنقص المآوى الكافية التي تديرها الولايات للهاربين الصغار في المواقع الحيوية. فمثلاً يوجد بمدينة نيويورك مأوى واحد فقط تمتلكه الولاية يضم ٢٠ سريراً للأطفال الذين تركوا بيوتهم.

٦٢- إن المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغَلين في أرلينغتون بفرجينيا هو مركز وطني للمعلومات والموارد للأطفال المفقودين والمستغَلين. وتموله وزارة العدل ويعالج أساساً الأطفال الذين يختطفهم عضو من أسرهم أو يختطفهم غرباء أيضاً. ويقدم المركز، على خط هاتفي مباشر يعمل على مدار ٢٤ ساعة ويتلقى نحو ٦٥٠ الى ٧٠٠ مكالمة يومياً، المعلومات الى الآباء عن كيفية الإبلاغ عن شخص مفقود ويجمع المعلومات الرئيسية عن الأطفال المفقودين. ويسجل المركز نحو ١٠ حالات الى ١٢ حالة جديدة يومياً، ويشكل الأطفال الهاربون ٤٠ في المائة من مجموع الحالات التي يعالجها المركز. ويجري المركز اتصالات مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومع الوالدين أثناء التحقيق ويرتبط الكترونياً بأقسام الشرطة على نطاق الأمة. ويصدر المركز منشورات وملصقات تتعلق بالأطفال المفقودين ويوفر عروضاً مرئية مزودة بالمعلومات، وله موقع على شبكة إنترنت ويقوم بتشغيل إذاعة ريفية بالسواتل توجه الى أولئك الذين يتعذر عليهم الوصول الى وسائط الإعلام أو شبكات الاتصالات. ووفقاً للمسؤولين في المركز، فإن فرص استعادة طفل اختطفه غرباء ضعيفة جداً.

## رابعاً - نظام القضاء الجنائي

### ألف - إنفاذ القوانين

٦٣- توجد في الولايات المتحدة ٠٠٠ ١٧ وكالة مكلفة بإنفاذ القوانين في أنحاء البلد كله يعمل بها ٠٠٠ ٥٣٥ ضابط شرطة.

٦٤- وظهر في المناقشات الكثيرة أنه من الأسهل كثيراً على الموظف المكلف بإنفاذ القوانين أن يصدِّق الشاب الموجود في الشارع الذي يقول إن عمره ١٨ سنة أو أكثر. وهذا أمر أرخص أيضاً لأنه في حالة ضلوع قاصر ما، يتعين على الشرطة أن تتبع قواعد محددة لمعاملة القصَّر ويُطلب الى الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية المشاركة في إجراءات تستهلك الكثير من الوقت. كما أن ضباط الشرطة ليسوا مطالبين بالتحقق من المعلومات التي يقدمها الأفراد عن هويتهم. ولذلك قد لا تعكس إحصاءات الشرطة المتعلقة ببغاء الأطفال العدد الحقيقي للأطفال دون السن القانونية المشاركين في بغاء الشوارع. والواقع أن معظم المعلومات المتاحة مصدرها بغايا الشوارع أنفسهم عند اعتقالهم واستجوابهم.

٦٥- وفضلاً عن ذلك، يعتقد أن هناك إحجاماً كبيراً من جانب ضباط الشرطة عن التعامل مع البغايا الصبيان بسبب وصمة العار الاجتماعي التي يوصم بها اللواطيون. ويعتقد كذلك أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين كثيراً ما يميلون الى اعتبار قضايا إيذاء الأطفال واستغلالهم هي قضايا تتعلق بالمشرفين الاجتماعيين أو بحماية الطفل وليست قضايا جنائية.

٦٦- وتود المقررة الخاصة إبراز درجة الاحتراف والدراية والحماس الذي يتمتع به مخبرو شعبة مكافحة الرذيلة بمكتب مكافحة الجريمة المنظمة بإدارة شرطة نيويورك. والواقع أن هؤلاء المخبرين اجتازوا جميعاً

تدريباً على التحقيق في الجرائم الجنسية تحديداً وشاركوا في برنامج تدريبي بمكتب التحقيقات الاتحادي عن الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي للأطفال مما يؤكد على أهمية التدريب لتوفير الدراية فيما بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ووفقاً للمعلومات المقدمة من إدارة شرطة نيويورك، فإن الأطفال المشاركين في البغاء والتصوير الإباحي في مدينة نيويورك يجيئون من كل الخلفيات العرقية والاجتماعية والعنصرية، وأن منشأهم من خارج المدينة وتتراوح أعمار غالبيتهم بين سن ١٥ و١٦ سنة. والمشكلة الرئيسية التي تواجه ضباط الشرطة عند البحث عن الضحايا للشهادة ضد مشغّلهم أو قَوادهم هي أن الشرطة لا تستطيع، لنقص الخدمات العامة مثل الملاجئ، أن تقدم أي شيء في مقابل الشهادة وأن الضحايا الأطفال لا يريدون الحديث الى الشرطة ولا ترك قواديهم. وبالنسبة للكثيرين من الأطفال والصغار، تعني العودة الى البيت ببساطة عودة الى الإيذاء الجنسي والبدني. وفضلاً عن ذلك، فإن نظام القضاء الجنائي يوجه في المقام الأول الى اعتقال المقترف وليس تحديد هوية الضحية، مما يجعل من السهل نسبياً على الضحايا تغيير هويتهم ويجعل من الصعب رصد الضحايا.

٦٧- وفيما يتعلق ببغاء الصبيان في نيويورك، اكتشف مخبرو إدارة شرطة نيويورك أن منتج الفيلم يقوم بتجنيد أولاد في برونكس وبروكلين مقابل ٣٠ - ٤٠ دولاراً أمريكياً ليمارسوا له الجنس بالفم في الموتيلات في نيوجيرسي. وهناك حالة أخرى انطوت على مجموعة من مشتهي الأطفال جنسياً كانوا يلتقطون الصبيان في الشارع الثاني والأربعين بتوزيع النشرات في عام ١٩٨٦ واعتُقل في ذلك الوقت كل أفراد المجموعة باستثناء شخص واحد. وفي عام ١٩٩٦، وبعد مرور ١٠ سنوات على الحادث، ومن بين ستة من الضحايا المحددة هوياتهم ممن أعيد استجوابهم، توفي شخصان وسجن أربعة. ولم يتحدث أي من الضحايا أبداً الى أي شخص عن تجاربهم بعد المقابلة أثناء تحقيقات الشرطة قبل ١٠ سنوات.

٦٨- والتقت المقررة الخاصة أيضاً بخبراء في المركز الوطني لملاحقة إيذاء الطفل بالرابطة الوطنية لأعضاء النيابة العامة للدوائر القضائية، الذي يوفر التدريب والمساعدة الفنية لإعضاء النيابة العامة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أثناء التحقيقات في قضايا إيذاء الطفل. ووضعت الرابطة بوجه خاص دليلاً شاملاً عن التحقيق والملاحقة في قضايا إيذاء الطفل يستخدمه أعضاء النيابة العامة وسائر المهنيين المختصين كالمشرفين الاجتماعيين والمهنيين الطبيين.

٦٩- واتُخذت مبادرة تثير الاهتمام في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في واشنطن دي سي أثناء دورتهم التدريبية، إذ أتيحت لضباط الشرطة فرصة لسماع شهادة أحد مشتهي الأطفال جنسياً بغية اكتساب فهم أعمق لكيفية ردع هؤلاء المتجاوزين بفعالية أكبر. وفي توكسون بأريزونا، توفر رابطة المحققين في الجرائم الجنسية التدريب وتتبادل المعلومات بشأن تقنيات التحقيق. وفي فوينكس بأريزونا قدم موظفو مصلحة الجمارك الأمريكية عرضاً للموظفين المحليين المكلفين بإنفاذ القوانين على استخدام شبكة إنترنت في التحقيقات المتعلقة بالتصوير الإباحي للأطفال.

٧٠- وفضلاً عن ذلك ينبغي لضباط الشرطة أن يدرسوا ويحللوا بعناية اللغة الدارجة المرمَّزة في الشوارع التي كثيراً ما يستخدمها الجلابون والقوادون وتجار المخدرات. إن فهم هذه "اللغة" بعمق أكبر من شأنه أن ييسر عمل الشرطة في الشوارع بفعالية أكبر.

٧١- وأنشأت خدمات الأسرة والشباب بإدارة شرطة توكسون وحدة لتسجيل وتعقّب مرتكبي الجرائم الجنسية استجابة للمعدل العالي للعودة الى الإجرام فيما بين مرتكبي الجرائم الجنسية. ويفرض هذا البرنامج المتحسب للمشاكل القيام بإخطار المجتمع المحلي بمرتكبي الجرائم ضد الأطفال، بما يشمل إبلاغ المجتمع المحلي الذي يقرر المجرم المدان بارتكاب جريمة جنسية الاستقرار فيه بعد قضاء فترة عقوبته، بتاريخه الاجرامي الذي يشمل أطفالاً، وذلك بوسائل منها النشر في لوحة اعلانات.

٧٢- إن هذه الممارسة، وإن كانت تحظى بتأييد واسع ويعتبرها معظم المسؤولين الذين التقت بهم المقررة الخاصة في توكسون وفوينكس بأريزونا وسيلة للوقاية، وخاصة بالنظر إلى المعدل العالي للعودة إلى الإجرام فيما بين مشتهي الأطفال جنسياً، إلا أنها تثير أيضاً قلقاً خطيرا بشأن احترام حقوق الإنسان للمجرم السابق. فمع استخدام نظام الإخطار على لوحة الاعلانات، لا تتاح للمجرم السابق أية فرصة للاندماج في المجتمع ولا إعادة تأهيل نفسه كلية لأن الماضي الإجرامي سيظل يلاحقه في الحاضر، ومن المرجّح تماماً أن يعمل المجتمع على نبذ المجرم السابق. وبصرف النظر عن التساؤل بشأن الحق في الخصوصية وسائر الحقوق الدستورية للفرد، فإن هذه التدابير من شأنها أن تؤدي في الواقع إلى زيادة خطر العودة إلى الإجرام إذا ما شعر المجرم بأنه سيوصم مدى الحياة سواء عاد إلى الإجرام أو لم يعد. كما يرى قسم الحريات المدنية بالرابطة الأمريكية للمحامين أن الإخطار عن المقترفين يخل بالتوازن بين الحقوق الدستورية والجرائم الجنائية.

## باء - النيابة العامة

٧٣- ينتاب المقررة الخاصة القلق إذ يبدو أن نقص الموارد المالية يشكل عقبة أمام تدريب أعضاء النيابة العامة وتوعية القضاة بشأن إيذاء الأطفال واستغلالهم. إلا أن هذه البرامج في حالة إنشائها يمكن تنفيذها بالكلية القضائية الوطنية في رينو بنيفادا، التي تدرّب قضاة الولايات فضلاً عن أنها تشكل جزءاً من تدريب أعضاء النيابة العامة للدوائر القضائية مستقبلاً في الكلية الوطنية لأعضاء النيابة العامة للدوائر القضائية في هيوستون بتكساس بعد حصولهم على شهادة القانون.

٧٤- وفي سان فرانسيسكو، أشير إلى أنه في حين أن الأخصائيين في مجال إيذاء الطفل بالنيابة العامة يتولون القضايا المتعلقة بإيذاء الاطفال واستغلالهم من البداية إلى النهاية، إلا أن القضاة في نفس الاختصاص ليسوا مطالبين بإجراء أي تدريب متخصص بعد تعيينهم.

## جيم - المحاكم

٧٥- في قضايا المحاكم التي تشمل الأطفال ضحايا الإيذاء الجنسي، ينبغي الحرص على التوعية باستخدام القضية المرفوعة ضد المقترف لا استغلال حالة الطفل الضحية. وينبغي أن يتم ذلك لحماية الطفل الضحية من الاهتمام المحتمل الضرر الذي يبديه الجمهور ووسائط الإعلام. وتم إبلاغ المقررة الخاصة بالقواعد الإجرائية الخاصة الموجودة في الولايات المتحدة لمعاملة الأطفال الضحايا والشهود في المحاكم، بما في ذلك إشراك فريق متعدد التخصصات للعمل مع الأطفال وذلك مثلاً أثناء الإستجواب الأولي. كما يُسمح "لمرافق من الكبار" بمصاحبة الطفل عند إدلائه بشهادته دون أن يؤذَن لهذا المرافق بالكلام.

٧٦- ولحماية الطفل، تتاح امكانية استبعاد الجمهور من قاعة المحكمة أثناء إدلاء الطفل بشهادته وإخفاء الصلة بين الضحايا والمدعى عليه. وفضلاً عن ذلك، فإن المحاكم مطالبة بالاحتفاظ بمجموعتي سجلات لكل قضية: سجل عام دون ذكر الأسماء الكاملة أو تحديد البيانات، وسجل سري يتضمن المعلومات الكاملة.

٧٧- كما أثار بعض المعلقين مسألة ظاهرة استغلال مثول الأطفال وشهادتهم في المحكمة لتوليد مشاعر العطف مثلاً.

٧٨- وأُبلغت المقررة الخاصة بأن العدد المنخفض من قضايا إيذاء الأطفال المعروضة على المحاكم قد يُعزى إلى نقص الموارد المناسبة وتدريب الموظفين للتعامل مع الطفل في المحكمة. وفي هذا الصدد، أشار المركز الوطني لملاحقة إيذاء الطفل بالرابطة الوطنية لأعضاء النيابة العامة للدوائر القضائية إلى أنه ينبغي وضع برنامج تدريبي للقضاة ذي نهج متعدد التخصصات في التعامل مع إيذاء الطفل والتحقيق معه.

٧٩- وفي إحدى الحكايات المروية للمقررة الخاصة، اكتشف الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين شخصاً يبلغ من العمر ٢٨ سنة يصور فيلماً لفتاة عمرها ٩ سنوات وهي تمارس الجنس بالفم لشاب عمره ١٩ سنة. وحين عُرض الشريط على النائب العام لإحدى الدوائر القضائية لمدينة نيويورك المناط به تحديداً بحث الجرائم الجنسية، كانت تعليقاته هي "لا أستطيع أن أعرض هذا على هيئة المحلفين الكبرى. فالواضح أن الطفلة كانت مستمتعة" و"ليست هذه هي المرة الأولى التي تلعق فيها قضيب شخص لأنها كانت تعرف كيف تبصق على قضيبه". لقد تعرضت الضحية للاعتداء الجنسي منذ كان عمرها خمس سنوات.

الأحكام

٨٠- إن الأحكام الصادرة بشأن التصوير الإباحي للأطفال تبدو شديدة الصرامة. وتم إبلاغ المقررة الخاصة بأن مرتكبي الفعل الجنسي مع الأطفال للمرة الأولى معرضون للسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهراً، في حين يتوقع ألا يقل الحكم على الجريمة الثانية عن السجن خمس سنوات.

٨١- ومن ناحية أخرى، ظهر في المناقشات أن الأحكام الصادرة على مقترفي بغاء الأطفال منخفضة بشكل غير متناسب في بعض الولايات، في حين تطبّق ولايات أخرى تدابير أشد صرامة بكثير.

## خامسا - دراسات إفرادية

### ألف - منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك

٨٢- زارت المقررة الخاصة مدينتي تكسون وفينيكس في ولاية أريزونا لدراسة آثار الإتجار عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك لأغراض بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. وكان الغرض من زيارة المقررة الخاصة أيضا هو تقييم الحالة السيئة للأحداث الجانحين، الذين يُطلق عليهم اسم "أطفال الأنفاق" في منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، والذين يدخلون الى الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة مجتازين أنفاق تصريف المياه، ويفتقرون الى المأوى وتتلقفهم العصابات الإجرامية فورا، ثم تستغلهم جنسيًّا. ومن المؤسف أنه لا توجد سوى معلومات وإحصاءات ضئيلة بشأن هذا الموضوع. واتضح

أن البيانات المتاحة لا تتعلق إلا بمعدل ارتكاب الشباب المكسيكيين للجرائم في الولايات المتحدة، ولا تتعلق بكونهم ضحايا للإجرام. غير أن المقررة الخاصة تعتبر أن من الأمور المشجعة على مواجهة أزمة "أطفال الأنفاق"، إنشاء المأوى المسمّى "مي نويفا كازا -Mi Nueva Casa" على الجانب المكسيكي من الحدود، في نوغالس سونورا.

٨٣- ويبدو أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يتركز، باستثناء حالات قليلة، في مناطق معينة على الحدود بين ولاية تكساس والمكسيك (إلبازو، تيخوانا، ثيوداد خواريز) وعلى الحدود بين ولاية كاليفورنيا والمكسيك (سان دييغو)، وليس في ولاية أريزونا. وأبلغت النيابة الجزئية بولاية أريزونا المقررة الخاصة بالقضايا التالية. قضية الولايات المتحدة ضد جيرالد راسيكوت التي تعلقت بإغواء فتيات مكسيكيات وجلبهن الى الولايات المتحدة بقصد تصويرهن تصويرا جنسيا إباحيا وممارسة الجنس؛ وقضية تسليم ماريو كورودوبا لوبيز، وهو مواطن أمريكي، الى المكسيك بتهمة إغواء أطفال ونقلهم بعد ذلك لبيعهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعلقت قضية أخرى بتسليم مواطن مكسيكي لولاية أريزونا بتهمة الاعتداء الجنسي على طفل في أريزونا.

٨٤- وذكر مسؤولو الجمارك في الولايات المتحدة أن قيام مواطنين أمريكيين أثرياء بنقل الأطفال من المكسيك الى الولايات المتحدة لأغراض ممارسة البغاء مسألة تبعث على القلق. ففي بعض الأحيان، يقوم المصابون بالاشتهاء الجنسي للأطفال بتمويل الملاجئ ونقل الأطفال الى الولايات المتحدة "لأغراض تعليمية"، ثم ينبذون هؤلاء الضحايا بعد استغلالهم جنسيا. وتعلقت قضية أخرى بإعلان ظهر على شبكة "إنترنت" بعنوان "Penoche pequena" وتبث فيه صور إباحية لأطفال؛ وتبيَّن أن الذي يبث هذا الإعلان هو مواطن أمريكي في مدينة تيخوانا بالمكسيك. وبتفتيش منزل الجاني بناء على إذن من النيابة، وُجدت جميع المواد المستخدمة في الإعلان محفوظة لديه بشكل منظَّم ودقيق وتفصيلي، وهذا سلوك نمطي يسلكه مشتهو الأطفال جنسيا. ومن المفارقات العجيبة أن المحفوظات والمقتنيات الخاصة التي يحتفظ بها مشتهو الأطفال جنسياً على مدى السنين تسهِّل الى حد بعيد عمل المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

٨٥- وأشارت النيابة الجزئية أيضا الى حالة وقعت في تكسون في عام ١٩٩٠، ولكن لم تترتب عليها آثار على المستوى الدولي، وتتعلق بعصابة من المراهقين البالغ عمرهم ١٣ سنة، تمارس بغاء المراهقين. وكانت العصابة تختار ضحاياها بين تلاميذ المدارس المتوسطة المحلية وتبيعهم لأغراض البغاء.

٨٦- وذكرت السلطات المكسيكية والسلطات الأمريكية أن الأمر يحتاج الى مزيد من التعاون لمراقبة الإتجار الدولي في مجالي بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال، ولكن هناك عقبات أساسية، مثل اللغة واختلاف القوانين واختلاف اجراءات إنفاذها، تجعل التعاون المؤسسي أمرا صعبا. ومع ذلك، يبدو أنه يوجد تعاون على المستويات غير الرسمية ومن خلال الاتصالات الشخصية. من ذلك، على سبيل المثال، أن حرّاس الحدود في دوغلاس ونوغالس يعقدون اجتماعات دورية، كل شهرين أو ثلاثة أشهر، برعاية القنصليتين المكسيكية والأمريكية، لبحث المشاكل المشتركة التي يواجهها الطرفان.

٨٧- ومن الجدير بالذكر أيضا أن قوانين ولاية أريزونا تنص، بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم الجنسية، على معاقبة الجناة بعقوبات أقسى من العقوبات التي تنص عليها القوانين الفدرالية. ويرى المسؤولون بولاية أريزونا أن هذه القوانين الصارمة قد نجحت، الى حد ما، في ردع الجناة.

## باء - سان فرانسيسكو

٨٨- في سان فرانسيسكو، توجد مناطق أو شوارع محددة يمارس فيها البغايا من الذكور والإناث والجنس الثالث "عملهم". ولاحظت المقررة الخاصة، خلال جولة ليلية قامت بها مع ممثلي المنظمة الميدانية المسمّاة "مشروع لاركين ستريت"، أن بغايا الشوارع الذين شاهدتهم معظمهم من القصّر وأنهم كانوا حريصين على التحدث بشيء من الود مع ممثلي المنظمة الذين يقومون بتوزيع أنواع مختلفة من الأغماد والمراهم عليهم ويبلغوهم بوجود خدمات الدعم المتاحة لهم اذا رغبوا في التخلي عن ممارسة البغاء. ويبدو أن ممثلي المنظمة العاملين ميدانيا، الذين يمكن التعرّف عليهم فورا من خلال ستراتهم الأرجوانية التي تحمل شعار المنظمة، معروفون لدى معظم "البغايا المنتظمين" وأنهم أقاموا نوعا من علاقات الصداقة مع الأطفال والمراهقين الذين أُجبروا على الاتجار بأجسادهم في شوارع سان فرانسيسكو.

٨٩- وفي مركز احتجاز الأحداث في سان فرانسيسكو، أتيحت للمقررة الخاصة فرصة فريدة لحضور مناقشة جماعية للفتيات القصّر الجانحات، ومعظمهن مارسن البغاء في مرحلة الطفولة؛ وأدارت المناقشة سيدة لافتة للنظر، إذ أنها خاطبت الفتيات قائلة " لقد مارست البغاء في الماضي، وأنا الآن أعالَج من إدمان الهيروين. وقد تركت حياة الشوارع منذ خمس سنوات بعد أن أمضيت فيها ٢١ سنة". وهذه السيدة، واسمها نورما، هي الآن مديرة مشروع سيج "SAGE " وهو عبارة عن منظمة محلية تساعد الفتيات البغايا على ترك حياة الشوارع وبدء حياة جديدة. وكان موضوع المناقشة هو الاستغلال الجنسي؛ وبعد صمت وجيز بسبب الخجل في بداية المناقشة، أخذت الفتيات يتحدثن بإسهاب. وقد تكلمن بصراحة تأثرت بها المقررة الخاصة التي اغرورقت عيناها بالدموع، فوصفن بالتفصيل ومن واقع تجاربهن عمليات الاستغلال الجنسي. ومن واقع هذه المناقشة، أدركت المقررة الخاصة مدى أهمية الصراحة والصلة المباشرة في تقديم النصح والارشاد التربوي. فقد تطابقت تجربة نورما مع تجارب هؤلاء الفتيات اللاتي شعرن، لأول مرة، بعدم الخوف من عدم الاستماع اليهن أو عدم تصديق ما يقلنه.

٩٠- وظلت "أنجيل" تسمع من يقول لها، منذ سن الخامسة من عمرها، إنها لا تصلح لأي شيء غير ممارسة الجنس. وعندما بلغت الرابعة عشرة، كانت تتقاضى ٢٠ دولارا مقابل ممارسة الجنس بعد اليوم الدراسي، ثم أصبحت مدمنة للهيروين، ثم تفرغت لممارسة البغاء. غير أنها، بعد أن قضت في السجن ستة أشهر كانت بالنسبة لها فترة "نظافة"، قررت أن تغيّر مسار حياتها. وأصبحت أنجيل الآن، بمساعدة من مشروع سيج، زوجة وأمّا لطفلة، وهي تعمل كمتطوعة في مركز للرعاية النهارية للبغايا. وأنجيل واحدة من البغايا السابقات اللاتي ساعدتهن نورما على استرداد ثقتهن بأنفسهن واحترامهن الذاتي، وعلى تحقيق استقلالهن الاقتصادي.

٩١- ومشروع سيج لا يتعامل فقط مع ضحايا البغاء وإنما يتعامل أيضا، وهو تعامل يعتبر الوحيد من نوعه في البلد، مع زبائن البغايا، أو "جونز" كما يُطلق عليهم في تلك الأوساط. فبالتعاون مع شرطة سان فرانسيسكو والنيابة الجزئية، يقدم مشروع سيج دروسا لمن سبقت إدانتهم للمرة الأولى بجرائم جنسية؛ وفي هذه الدروس تتم توعيتهم بالنتائج القانونية المترتبة على إلقاء القبض عليهم مرة ثانية بسبب تلك الجرائم، وبالمخاطر الصحية التي يتعرضون لها باتصالهم بالبغايا؛ ويستمعون الى شهادات بغايا سابقات. وتدل التعليقات التي أبداها المشتركون في هذه الدروس على أنهم يستفيدون منها. فمن بين ٥٠٠ شخص تلقوا هذه الدروس، لم يلق القبض إلا على شخص واحد فقط.

٩٢- وينتمي الأطفال الذين يمارسون البغاء في سان فرانسيسكو، من الذكور والإناث على السواء، الى جميع الأصول العرقية والإثنية والاجتماعية؛ وتبلغ أعمارهم تسع سنوات فأكثر. وذكرت شرطة سان فرانسيسكو أن في المدينة عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٧ طفل من أطفال الشوارع، يقدَّر أن ما بين ٤٠ و٥٠ في المائة منهم لا يريدون العودة الى ذويهم لأن حياة الشوارع أفضل بالنسبة لهم. ولذلك، يتمثل التحدي الواقع على عاتق المسؤولين المحليين والمسؤولين على مستوى الولاية في اعادة تأهيل هؤلاء الأطفال خارج إطار أسرهم، خاصة وأنه لا تكاد توجد أية برامج أو بيوت الإيواء لمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال من ضحايا الاستغلال الجنسي.

٩٣- وتحاول شرطة سان فرانسيسكو معالجة القضايا المعقدة التي يسببها هذا الموضوع بالاستعانة بخبراء من الشرطة يعملون على أساس الخدمة لـ٢٤ ساعة لمواجهة الحالات المتعلقة ببغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. ويتبع التحقيق في تلك الحالات "نهجا ثلاثيا"، بدأ العمل به في عام ١٩٨٤، يتولى بمقتضاه اخصائي اجتماعي وطبيب أو ممرض معالج وضابط شرطة رعاية الطفل المجني عليه فور الإبلاغ عن الحالة. وتقدم سلطات الولاية الى الطفل المجني عليه الرعاية النفسية والطبية، بتكلفة تصل الى ٠٠٠ ١٥ دولار أمريكي على مدى حياته، وهو أمر مهم بشكل خاص لأن التجربة أثبتت أن معظم الأشخاص المعاد تأهيلهم يستطيعون التغلب على مشاكلهم طالما توفرت لهم المشورة. وترى شرطة سان فرانسيسكو أيضا أن من المهم لنجاح هذه الجهود أن يشترك أخصائيو الصدمات النفسية في علاج ضحايا الاغتصاب والاستغلال الجنسي. وهذه نقطة مهمة بوجه خاص لأن إنفاذ القانون هو أول خطوة يتعامل فيها المجني عليه مع نظام القضاء الجنائي، ويحتاج فيها فورا الى بناء الثقة.

٩٤- يتبين من معظم المناقشات التي أجرتها المقررة الخاصة في سان فرانسيسكو أن عدم اهتمام النيابة الجزئية بالاحتياجات الخاصة للأطفال الضحايا يؤدي الى إضعاف فعالية نظام القضاء الجنائي على الرغم من الاستجابة النسبية التي يبديها هذا النظام تجاه هذه الاحتياجات.

٩٥- وتتعاون الشرطة في سان فرانسيسكو مع وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفدرالي في وضع الجناة المدانين في جرائم بغاء الأطفال تحت المراقبة مدى الحياة، وذلك من خلال التسجيل الإلزامي عند تغيير محل الاقامة والتسجيل كل سنة في تاريخ الميلاد. ويخضع لهذا النظام في سان فرانسيسكو ٠٠٠ ٣ من المسجلين في جرائم الاعتداء على الأطفال، منهم حوالي ٣٠٠ من مشتهي الأطفال جنسياً. وفي ولاية كاليفورنيا، يبلغ مجموع المسجلين المدانين في جرائم جنسية ٠٠٠ ٦٠ شخص.

٩٦- وفي أوكلاند، سان فرانسيسكو، أُلقي القبض في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ على اثنين من مشتهي الأطفال جنسياً كانا قد أغويا ثلاثة أولاد تبلغ أعمارهم ١٣ و١٤ و١٥ سنة بالظهور في أفلام إباحية. ولدى تفتيش شقتهما، تم العثور على ١٥٠ فيلما إباحيا للأطفال، يظهر فيها الجانيان وهما يمارسان الجنس مع أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٨ سنة. وقيل إن بعض الأولاد كانوا يتقاضون ٥٠ دولارا أمريكيا مقابل هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، وُجدت أدلة على نسخ أفلام الفيديو هذه وبيعها. وفي هذه القضية، من المرجح أن الوكالات الفدرالية الثلاث ستقوم، مجتمعة، بتوجيه الاتهام الى الجانيين.

٩٧- ويعتبر "بيت الضيافة" مأوى يلجأ اليه أساسا الشبان المهاجرون من أمريكا اللاتينية حيث يجدون المشورة والتدريب والمسكن وفرص تعلم أعمال الحاسوب، كما يلتقون بشبَّان آخرين لا مأوى لهم. ويسعى

بيت الضيافة، من خلال تقديم وجبة غذائية مجانية يومية، الى اكتساب ثقة الشبّان الذين ليس لهم مأوى والذين يؤمل، بعد ترددهم على بيت الضيافة بانتظام للحصول على الوجبة الغذائية المجانية، أن يتخلوا عن حياة الشوارع ويستفيدوا من مساعدة هذه المنظمة. وقد أنشأ بيت الضيافة أيضا مشاريع جديدة مختلفة، مثل مركز الفنون المحلية الذي يوفر التدريب بالاستعانة بالفنانين والنحاتين المحليين. ويضطلع بيت الضيافة، علاوة على ذلك، بنشاط ميداني حيث يقوم بتوزيع الأغماد في الشوارع، الى جانب المنشورات المتضمنة لارشادات الحفاظ على الصحة بعنوان "اعتمد على نفسك - On your own"، وبها أسماء وعناوين من يستطيع أطفال الشوارع الاتصال بهم للمساعدة. وأعربت المقررة الخاصة عن القلق ازاء ارتفاع معدل إدمان المخدرات بين نزلاء بيت الضيافة، ولأن نسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة منهم تعتمد على البغاء كوسيلة لكسب عيشهم. وقيل إن أي شخص يعيش في الشوارع لمدة أطول من ثلاثة أشهر يلجأ، على الأرجح، الى البغاء كوسيلة لكسب العيش.

٩٨- ويعتبر مشروع لاركن ستريت مثالا آخر على النشاط المحلي الفعال الموجه نحو الشباب الذين لا مأوى لهم والشباب الهاربين من أسرهم، والبالغة أعمارهم ٢١ سنة فأقل، وذلك من خلال العمل الميداني في الشوارع. ويتعامل العاملون بالمشروع مع هؤلاء الشباب في الأماكن التي يعيشون فيها، ويقدمون اليهم المعلومات، خاصة بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب ومرض الإيدز وبشأن الرعاية الصحية، وبذلك يتصلون بسكان ما كان من الممكن الاتصال بهم لولا هذا العمل الميداني؛ كما أنهم يقيمون علاقات الثقة بينهم وبين هؤلاء الشباب.

٩٩- ويدير مشروع لاركن ستريت أيضا مركزا للزيارات غير المنتظمة وبرنامجا للرعاية اللاحقة للعلاج ومأوى يسمّى دياموند هاوس، يمكن الاقامة فيه لمدة تصل الى شهر. وتشرف وزارة الصحة على الخدمات الخاصة بمرض الإيدز والمقدمة في المركز، كما تموّل وزارة التعليم راتبي معلّمين متفرغين يقومان بالتدريس لفترات تُحتسب ضمن فترة دراستهما الثانوية. ومن المشاريع الابتكارية الأخرى التي ينفذها مشروع لاركن ستريت برنامج لتدريب الآباء والأمهات، المنتمين الى بيئات اجتماعية تتناسب مع أوضاع أطفال الشوارع، مثل الأسر ذات العائل الوحيد، على تبنّي أطفال الشوارع.

١٠٠- وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها، نتيجة لما لاحظته في سان فرانسيسكو، من أن نظام القضاء الجنائي، بتجريمه للبغاء، يعامل الأطفال ضحايا البغاء معاملة المجرمين، شأنهم شأن القتلة والمجرمين الآخرين. وهذا التصنيف وما يترتب عليه من احتجاز الأطفال في سجون الأحداث يؤدي في كثير من الأحيان الى تعميق شعور الطفل بأنه ضحية مما يضاعف أثر الصدمة النفسية اذا لم تتح له خدمات اجتماعية وخدمات المشورة. غير أن مساعد رئيس مكتب المراقبة بشرطة سان فرانسيسكو ذكر، ردّا على المشاغل التي أعربت عنها المقررة الخاصة، أن نظام قضاء الأحداث يسد ثغرة بالنسبة للضحايا، من خلال تجريم الطفل أو الشاب، ليتسنى له تزويده بخدمات الرعاية واعادة التأهيل والمشورة، وهي خدمات لا تتوافر خارج إطار هذا النظام. ولوحظ أن الأمر يحتاج، بشكل عاجل، الى خدمات بديلة تقدم الدعم الى الأطفال الضحايا داخل المجتمع المحلي بغية إعادة تأهيلهم دون الحاجة الى تجريمهم.

## سادسا - التصوير الإباحي للأطفال وشبكة الإنترنت

١٠١- أضافت شبكة الإنترنت وسهولة الوصول اليها من خلال الحاسوب بعدا جديدا وخطيرا الى موضوع استغلال الأطفال. وقد جعلت هذه التطورات التكنولوجية الجديدة التعريف الذي يستخدمه القانون حاليا للتصوير الإباحي تعريفا قديما، كما أثارت الكثير من الجدل بشأن الحقوق الدستورية، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، وحقوق الانسان للطفل، والقيم الراسخة في المجتمع. وفي الماضي، كانت الرقابة على سبل الحصول على المواد الإباحية، مثل المجلات وشرائط الفيديو، أسهل بكثير من الرقابة على المصادر العديدة المتاحة الآن من خلال الإنترنت. ومن ثم، يتمثل التحدي الرئيسي في الوقت الحاضر في كيفية التوفيق بين حقوق المواطن الدستورية وبين الحقوق الأساسية للطفل. وهذه معضلة لم تتلق المقررة الخاصة أي رد عليها، بل انها لم تتوقع الحصول على رد عليها. ومع ذلك، ترى المقررة الخاصة أن من المهم طرح هذه المشكلة والسعي الى وضع حلول عملية لها من خلال التجارب المختلفة على الصعيد الوطني.

١٠٢- وقد حدد قسم الحريات المدنية التابع لنقابة المحامين الأمريكية مهمته الرئيسية على أنها تتمثل في الضغط من أجل تطبيق التعديل الأول وإنفاذ الحقوق الدستورية لمواجهة الجرائم التي أصبحت، بفعل المعلومات المتبادلة عبر الأثير، تشكل تحديا جديدا بما أن القوانين لا تتطور بنفس السرعة التي تتطور بها تكنولوجيات الاتصالات الحديثة.

١٠٣- وذُكر مرارا أمام المقررة الخاصة أن الآباء ينبغي أن يتوخوا السلوكيات والآراء الصائبة، المقترنة بالمعلومات والتربية الملائمة، عند معالجة هذه القضية. وينبغي أيضا أن تركز الحملات الإعلامية على ردع الجناة المحتملين من خلال عرض العواقب والعقوبات القانونية الممكنة. ولئن كان من الممكن أن تؤدي هذه الحملات الى ردع المستغلين المحتملين من ذوي الدوافع العارضة أو الفضولية، فمن المسلَّم به أنها لا تؤدي الى أي تغيير في السلوك في حالة مشتهي الأطفال جنسياً. وفيما يتعلق بالحملات الإعلامية التي تتناول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، من المهم إخضاعها للتقييم من جانب خبراء متخصصين في هذا الميدان بغية التقليل الى أدنى حد من أي شعور غير مقصود اثارته لدى الأطفال بأنهم ضحايا. ففي حالات أخرى، أدت حملات إعلامية، كانت تتوخى تحقيق أغراض طيبة، الى إبراز شخصية وجاذبية الأطفال الضحايا بشكل جعلهم موضع استحواذ الجناة.

١٠٤- إن القدرة على الاتصال الكترونيًّا عبر شبكات الحاسوب تؤدي بمشتهي الأطفال جنسياً الى الاتصال بأشخاص يماثلونهم في التفكير بغرض اضفاء نوع من الشرعية على أفعالهم وسلوكهم. وفي أغلب الأحيان، تشكل هذه الاتصالات أساسا يستندون اليه في أفعالهم للهروب من مواجهة الرفض أو الإنكار. غير أنه تبيَّن أيضا أن مشتهي الأطفال جنسياً يفضلون الصورة المتحركة والصوت اللذين تتيحهما شرائط الفيديو على صور الحاسوب الساكنة؛ ولذلك يقتصر استخدامهم لشبكة الإنترنت على تبادل الاتصالات والرسائل؛ أما مواد التصوير الإباحي للأطفال فإنها تُرسل بالبريد. ومع تقدم تكنولوجيا الحاسوب التي تسمح بنقل الصورة المتحركة والصوت، تنفتح سبل جديدة أمام مستغلي الأطفال عبر الإنترنت.

## ألف - تعريف التصوير الإباحي للأطفال

١٠٥- سبقت الاشارة أعلاه الى أن الإنترنت جعلت تعريف التصوير الإباحي للأطفال، أي الصورة المرئية لطفل فعلي، الساري في معظم القوانين الوطنية، تعريفا قديما. وقد لاحظت المقررة الخاصة مع الارتياح أن القانون الخاص بالتصوير الإباحي للأطفال في الولايات المتحدة قد تم تعديله في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لتوسيع نطاق تعريف التصوير الإباحي للأطفال بحيث يشمل "أي صورة لطفل، فعلي أو تخيـّلي". وتود المقررة الخاصة أن تشير أيضا الى التطورات المماثلة التي حدثت في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي كندا، حيث تتناول القوانين على وجه التحديد التصوير الإباحي "لطفل زائف" وتحظر "تشكيل" صور الأطفال التي يظهر فيها جسد طفل بوجه شخص بالغ، للأغراض الإباحية.

١٠٦- واعتمدت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التعريف العملي التالي للتصوير الإباحي للأطفال: "الصورة المرئية للاستغلال الجنسي للطفل، مع التركيز على سلوكه الجنسي أو أعضائه التناسلية"[١٠].

١٠٧- وفي مناقشة مع مسؤولين بهيئة الجمارك بالولايات المتحدة، علمت المقررة الخاصة بثلاث قضايا رفعت أمام المحكمة احتـُج فيها بأن التعريف الساري في القانون للتصوير الإباحي لا ينطبق على التصوير الإباحي بالحاسوب لأنه لا يتعلق بأطفال فعليين. وفي قضيتين من هذه القضايا، صدر الحكم بالإدانة بالإجماع، بينما استؤنف حكم الإدانة في القضية الثالثة أمام المحكمة العليا التي لم تبت فيه بعد.

١٠٨- وعلاوة على الحاجة الملحة الى سن قوانين تتمشى مع التطورات التكنولوجية وتكافح الإفلات من العقوبة، تعرب المقررة الخاصة عن القلق ازاء استغلال الأطفال في التصوير الإباحي على شبكة الإنترنت، سواء كان الطفل هو موضوع الصور أم كان مشاهدا لها.

## باء - الطفل موضوع الصور

١٠٩- تعرب المقررة الخاصة عن القلق من أن استغلال الأطفال في انتاج المواد الجنسية الفاضحة هو شكل من أشكال الاستغلال الجنسي يسفر عن إلحاق ضرر نفسي و/أو بدني بالأطفال المعنيين.

١١٠- ويؤدي وجود صور الأطفال الإباحية على شبكة الإنترنت الى تكرر وقوع الأطفال ضحايا لهذا التصوير على نطاق لم يسبق له مثيل. وقد جاء في النتائج التي توصل اليها الكونغرس ما يلي: "إن التصوير الإباحي الذي يستخدم الأطفال في انتاجه يسجـّل بشكل دائم عملية استغلال الضحية، ووجود هذه الصور بشكل مستمر يسبب للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي ضررا مستمرا يلازمهم طوال حياتهم"[١١]. وقد تأكد هذا القلق في النتائج التي توصلت اليها المقررة الخاصة أثناء زيارتها، ذلك أن العديد من الصور الإباحية للأطفال التي تـُبث على شبكة الإنترنت هي في الواقع مأخوذة من الصور المنشورة في المجلات الإباحية الصادرة في السبعينات والثمانينات.

١١١- ومن الأمثلة على ذلك أن هيئة الجمارك الأمريكية اكتشفت أن شركة صغيرة في تكسون تقوم بتسجيل الصور الإباحية للكبار والأطفال من شبكة الإنترنت على اسطوانات الليزر، ثم تطبعها بأعداد كبيرة وتبيع كل أسطوانة بـ٢٥ دولارا أمريكيا. وعلى الرغم من فرض الرقابة على هذه العملية، ستظل هذه المواد

التي يجري الإعلان عنها في النشرات الإعلانية بالإنترنت وفي المجلات الخاصة بالحاسوب موجودة في آلاف المواقع بشبكة الإنترنت ومتاحة للعرض على الكمبيوترات الشخصية. وطالما تم تحميل برنامج من هذا القبيل في قناة المعلومات بالشبكة، فلا توجد أية وسيلة لمنع نشره. ولكن تجدر الاشارة الى أن المسؤولين، وخاصة أعضاء النيابة والقضاة، لا يُجمعون على أن وجود الضحايا بهذا الشكل المتكرر يعتبر ظرفا مشدِّدا لعقوبة الجناة.

١١٢- وحسبما وردت الاشارة اليه أعلاه، هناك تطور تجاوز نطاق القوانين ألا وهو "تشكيل" أجساد وصور الأطفال لانتاج صورة تخيُّلية. وتعتقد المقررة الخاصة اعتقادا راسخا بأنه، سواء كانت صورة الطفل فعلية أم تخيلية، تظل التأثيرات واحدة وأنه ينبغي للقوانين أن تعالج هاتين المسألتين بنفس الطريقة.

١١٣- وتعرب المقررة الخاصة أيضا عن القلق ازاء آثار التطورات التكنولوجية التي تتيح نقل الصور المتحركة والصوت عبر الحاسوب لأن تلك التطورات ستجتذب بالتأكيد أشخاصا لم يكونوا، حتى وقت قريب، على دراية بامكانيات شبكة الإنترنت بالنسبة للتصوير الإباحي للأطفال لأنهم كانوا يفضلون شرائط الفيديو والأفلام.

## جيم - الطفل بوصفه مشاهدا

١١٤- استمعت المقررة الخاصة أثناء المناقشات الى آراء متعارضة حول مدى سهولة اطلاع الطفل على الصور الإباحية للأطفال بوصفه مستخدِما ومشاهدا للحاسوب. فقال بعض المعلقين إن الصور الإباحية للأطفال تُعرض في أوقات محددة وفي مواقع معينة من الشبكة لا يمكن العثور عليها إلا بعد بحث نشط وذلك، مثلا، باستخدام "كلمات رمزية". ورأى معلقون آخرون أن الأطفال، بوصفهم مهتمين بعلوم الكمبيوتر أكثر من الكبار، يستطيعون بسهولة معرفة طريقة مشاهدة الصور الإباحية على الكمبيوتر. غير أن الآراء اتفقت على أن المجرمين يعرفون بالتأكيد متى وأين يجدون ضحاياهم من الأطفال.

١١٥- وأحيطت المقررة الخاصة علما بأن الأطفال، وهم يتفوقون في كثير من الأحيان على آبائهم ومعلميهم في استخدام الكمبيوتر، قد يقضون ساعات طويلة في "غرف المحادثة" على شبكة الإنترنت حيث يتخابرون الكترونيًّا مع مشتركين آخرين في الشبكة ويكوِّنون صداقات ويتحدثون عن مشاكلهم ويتبادلون الأسرار معهم. غير أن الأمر الذي لا يعلمه الأطفال وآباؤهم هو أن شركاءهم في تبادل الحديث على شبكة الإنترنت قد يكونوا من مشتهي الأطفال أو مستغلِّي الأطفال جنسياً الذين يزعمون أنهم مراهقون لتوطيد ثقة الطفل الذي يتخابر معهم على الخط. وربما يعرِّض الطفل بعد ذلك لمشاهدة مواد إباحية في محاولة لـ"تطبيع" التصوير الإباحي للأطفال لإقناع الطفل أو الطفلة بأن مشاهدة هذه المواد أو الاشتراك في انتاجها هو أمر مشروع وغير مستهجن. وحسبما تبيَّن للكونغرس، فإن الطفل "الذي يرفض الاشتراك في ممارسة جنسية مع شخص بالغ أو يرفض تصويره في صور جنسية فاضحة يمكن إقناعه أحيانا عن طريق إغرائه بمشاهدة صور لأطفال آخرين مستمتعين بالمشاركة في هذا النشاط"[١٢].

١١٦- وتثير هذه المخاطر السؤال الواضح المتعلق بمعرفة كيف يمكن التأكد من عدم حصول الأطفال على هذه المعلومات والمواد الضارة. غير أن الإجابة عن هذا السؤال غير واضحة في الوقت الحاضر. والواقع أن المقررة الخاصة قد طرحت السؤال نفسه على كل الخبراء الذين استشارتهم، على أمل أن يكون هناك، في

بلد متقدم جدا مثل الولايات المتحدة، قدر من الخبرة والتجربة في هذا المجال. ولكن يبدو أنه لا توجد أي إجابة في المرحلة الحالية. وتم التركيز في بعض المناقشات، مثل المناقشة التي جرت في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، على وجوب أن تكون الحكومة مسؤولة عن الحد من سبل حصول البالغين أو الأطفال على المعلومات من خلال الإنترنت، أو عن مواجهة الدفع بالحق في الخصوصية وحق المواطنين في الحصول على المعلومات.

١١٧- ورئي مع ذلك أنه، بغية ضمان ألا يتعرض الطفل بوصفه مشاهدا للمواد الإباحية، يجب على الآباء والأسر تحمـّل المسؤولية في نطاق الحياة الأسرية ذاتها. وهناك برامج جديدة، مثل "Net Nanny" و"V Chip"، على سبيل المثال، تقدم مختارات من قناة المعلومات. وفي المدارس، ينبغي أن يتم تنظيم الاتصالات بالإنترنت على نحو لا يحرم الأطفال من الاستفادة من المزايا التعليمية المرتبطة بقناة المعلومات وعلوم الكمبيوتر. ولكن مسألة الاتصالات بالإنترنت في المدارس تصبح صعبة حين تكون شفرة الاتصال واحدة على جميع المستويات، للأطفال والمراهقين على حد سواء.

١١٨- وخلال زيارة المقررة الخاصة وافقت المحكمة العليا، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على النظر في قانون آداب وأصول الاتصالات كيما يتسنى لها أن تقرر، في تموز/يوليه ١٩٩٧، ما اذا الكونغرس قد انتهك الحقوق الدستورية لحرية التعبير حينما حاول تقييد استخدام الإنترنت في الأنشطة البذيئة وغير اللائقة. وكانت محكمة فدرالية ثلاثية في فيلادلفيا قد أوقفت، في وقت سابق في عام ١٩٩٦، سريان القانون الجديد بحجة أنه ينتهك حق البالغين في الحصول على المواد الجنسية غير الملائمة للأطفال. واعتـُبر نص القانون الفدرالي مفرطا في العمومية لأنه "لا توجد طريقة فعلية يتأكد بها العديد من مقدمي هذه المواد من سن الأشخاص المشاهدين لها"[١٣].

## سابعا - المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية

١١٩- يقوم مركز الأطفال والقانون التابع لنقابة المحامين الأمريكية بإجراء البحوث وإصدار الكتب والمنشورات وتقديم التدريب في مجال حماية الأطفال، وبصفة خاصة حماية الأطفال من الاستغلال. ويرصد المركز الأساليب التي تتناول بها النيابة قضايا استغلال الأطفال؛ وقد أعد دليلا يسترشد به القضاة في معاملة الأطفال الضحايا لدى المحاكمات.

١٢٠- وتوفر المنظمة الوطنية لمساعدة الضحايا في واشنطن التدريب والمساعدة التقنية فيما يتعلق بمعاملة ضحايا الجرائم وذلك من خلال الاتصالات الهاتفية المباشرة وخدمات المجتمع المحلي، كما يشمل نشاطها الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي. وفي حين أن الهدف الأساسي للمنظمة هو تقديم المعلومات وإحالة الضحايا الى الأخصائيين، فإنها تقدم أيضا خدمات المشورة العاجلة في حالات فردية، وملازمة الضحايا أثناء المحاكمات. وقد تلقى أكثر من ١ ٠٠٠ متطوع في جميع أنحاء البلد تدريبا على تقديم المشورة لمساعدة الضحايا.

١٢١- وفي مناقشة مع ممثلي الهيئة الدولية لحقوق الطفل، وهي منظمة غير حكومية مقرها في نيويورك وتركز على البحوث الخاصة بحقوق الطفل، طـُرح اقتراح بانشاء وظيفة أمين مظالم الأطفال[١٤]. فبالنظر الى أن الأطفال لايصوّتون في الانتخابات ومن ثم فإنهم ليسوا ناخبين مستهدفين على وجه التحديد، يمكن أن

تكون وظيفة أمين مظالم الأطفال على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والصعيد المحلي "صوتا يعبّر عن الأطفال" و"أذناً" تستمع الى مشاكلهم ومشاكل آبائهم ومعلميهم والاخصائيين الاجتماعيين المعنيين بهم. ويمكن لأمين المظالم أن يتلقى، من خلال الاتصالات الهاتفية المباشرة وغيرها من الوسائل، الشكاوى الخاصة بحقوق الأطفال وأن يبت فيها، وأن يستخدم وسائط الإعلام في توعية الجمهور بحقوق الأطفال.

١٢٢- وعلمت المقررة الخاصة، مع الارتياح، أن هيئة "منع التصوير الإباحي للأطفال/الولايات المتحدة" تعتزم احتلال موقع الصدارة في التنسيق بين المنظمات غير الحكومية داخل الولايات المتحدة من أجل المتابعة الشاملة لمؤتمر ستوكهلم. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر الى ما تبيَّن للمقررة الخاصة من أنه، على الرغم من وجود عدد كبير من المنظمات التي تهتم بحقوق الأطفال بوجه عام في البلد، لا يركز إلا عدد قليل منها على الجانب المتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري.

١٢٣- وتولي بعض المنظمات غير الحكومية، مثل مشروع حقوق الأطفال التابع لمؤسسة فرانسوا كزافييه بنيو، أهمية كبيرة للرعاية الوقائية للأطفال الذين يعيشون على هامش المجتمع، مثل أطفال الشوارع والأطفال الخاضعين للاستغلال الجنسي. وعلى الرغم مما يقال من أن مستويات الوعي الصحي لدى أطفال الشوارع والأطفال البغايا منخفضة جدا، فقد تبيَّن للمقررة الخاصة أن مستوى الوعي الصحي آخذ في الارتفاع بين الأطفال البغايا في شوارع سان فرانسيسكو وذلك، مثلا، في المواقع التي ظلت فيها المنظمات الميدانية مثل مشروع لاركن ستريت نشطة لسنوات عديدة. وفي ضوء هذا المثال الناجح، من الضروري مضاعفة الجهود المبذولة في مجال التربية الجنسية والصحية وبصفة خاصة فيما يتعلق بمرض الإيدز.

١٢٤- ومن أكثر الاجتماعات المثمرة للمعلومات الاجتماع الذي عقدته المقررة الخاصة مع ممثلي منظمة ميدانية تعمل في شوارع ولاية نيويورك وتسمَّى "بول ولايزا"، "بول" على اسم القديس و"لايزا" على اسم فتاة من البغايا، لقيت حتفها. ويجوب العاملون في المنظمة شوارع المدينة للبحث عن البغايا الصغار الذين يرغبون في تغيير أسلوب حياتهم. وعملية كسب ثقة الضحية ورد اعتبارها تستغرق الكثير من الوقت والجهد، ولكنها تستحق هذا الجهد. وقد ساعدت منظمة "بول ولايزا" أكثر من ١٠٠ فتاة من البغايا على ترك حياة الشوارع، وبذلت جهودا مكثفة لمساعدة ٣٧٠ من الفتيات والأولاد، وقدمت الى أكثر من ٥٠٠ ٣ من البغايا معلومات عن الرعاية الصحية وخدمات الدعم. وأنشأت المنظمة برنامجا للإيواء المؤقت يقدم ترتيبات معيشية مأمونة وخدمات المشورة والتدريب على العمل وعلى اكتساب المهارات الدائمة، والترتيبات المنظمة للشبان والشابات الراغبين في العودة الى حياة المجتمع العادية. وتثبت قصص نجاح هذه المنظمة فعالية البرامج الميدانية الموجهة نحو المجتمع المحلي. وهناك امرأتان أنقذتهما منظمة "بول ولايزا" تعملان الآن كطبيبتين، وقد تزوجت إحداهما ولها طفلان وانتُخبت مؤخرا "الأم المثالية في هذا العام" في مجتمعها المحلي.

١٢٥- وتدير مؤسسة "كوفننت هاوس" في نيويورك مراكز للخدمات العاجلة في ١٢ مدينة في الولايات المتحدة، وتقدم خدمات المشورة والدعم للشباب الذين لا مأوى لهم دون أن تطرح عليهم أية أسئلة. ويحال الشبان والشابات الذين يطلبون المساعدة الى برنامج "الأم والطفل" التابع للمؤسسة والذي أنشئ لمواجهة الأعداد المتزايدة من الفتيات الأمهات اللاتي لا مأوى لهن، كما يحالون الى برنامج "طقوس المرور Rites of passage" المتعلق بالتدريب على العمل. ويقدم هذا البرنامج تدريبا للشباب الذين لا مأوى لهم في مجال اكتساب القدرات للوظائف الكتابية والأمن والادارة المكتبية، ويقيم اتصالات مع أكثر من ٦٠٠ شركة

خاصة لتوفير التدريب أثناء العمل أو الالتحاق بوظيفة، بغية اعادة بناء الثقة من خلال العمل والاستقلال الاقتصادي. وفي إطار هذا البرنامج، الذي يتراوح معدل نجاحه بين ٦٥ و٧٠ في المائة، يحصل المشتركون على سكن لمدد تصل الى سنتين، تُدفع عنها إيجارات رمزية تُجمَّع في صندوق يُستخدم بعد ذلك في دفع ايجارات لمساكن يستقل فيها الشباب بحياتهم.

## ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

١٢٦- خلصت المقررة الخاصة، على أساس الحوار المفتوح والبنَّاء الذي اتسمت به زيارتها، الى أن بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية معترف به على أنه ظاهرة موجودة تبرر اتخاذ اجراءات فورية ومتضافرة على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات.

١٢٧- غير أن المقررة الخاصة تعرب عن القلق بسبب عدم حصولها على ما توقعته من احصاءات كافية وبحوث عن الاستغلال التجاري للأطفال في الولايات المتحدة. وبالتالي، لا تستطيع المقررة الخاصة تحديد النطاق الفعلي للمشكلة ومدى انتشارها، نظرا لعدم توافر البيانات الكافية. ومن ثم، فإن المقررة الخاصة تحث حكومة الولايات المتحدة على أن تقوم، بشكل منتظم وشامل، بجمع المعلومات والبيانات عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على مستوى البلد بأكمله كيما يتسنى تقييم حجم المشكلة. وحسبما ورد في مناقشاتها مع مسؤولين بمكتب التحقيقات الفدرالي، لا يمكن مكافحة هذه الظاهرة بفعالية ما لم تتحدد بوضوح طبيعتها الفعلية ومداها.

١٢٨- وتود المقررة الخاصة أن تعرب أيضا عن قلقها تجاه الموقف الذي لمسته من "تقليل أهمية" ظاهرة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بحجة أنها لا تتعلق "إلا" بأقليات اجتماعية وإثنية. ويجب أن تستهدف الحملات الوطنية التربوية والإعلامية، بوجه خاص، القضاء على الوصم الاجتماعي والآراء المقولبة المرتبطة ببغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال.

١٢٩- وتناشد المقررة الخاصة أيضا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التصديق دون إبطاء على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خاصة لأن هذا التصديق سيكون له تأثير كبير على البلدان الأخرى وسيقرِّب اتفاقية حقوق الطفل من هدف التصديق العالمي بحلول عام ٢٠٠٠.

١٣٠- وتعرب المقررة الخاصة عن الارتياح للمبادرات المتخذة على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات للتحقيق في ظاهرة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وبهذا الصدد، يوصى بأن تحظى التحقيقات الناجحة بالنشر على نحو ملائم في وسائط الإعلام في جميع أنحاء البلد، بغية زيادة وعي الجمهور بهذه القضية، ولردع الجناة المحتملين. ويحتاج الأمر الى إخراج الأطفال الضحايا من صمتهم من خلال كسب ثقتهم في نظام القضاء الجنائي، والقضاء على ظاهرة إفلات الجناة من العقوبة.

١٣١- وترى المقررة الخاصة أن برنامج التدريب على إنفاذ القانون، الذي تقدمه وزارة العدل، يعتبر مبادرة في غاية الأهمية. وينبغي أن يُطبَّق على الصعيد الدولي هذا النوع من التدريب الى جانب برنامج التدريب الشامل المقدم على المستوى الوطني. ويمكن، من خلال اشتراك مراقبين دوليين في برنامج التدريب وتبادل الخبرات الوطنية والمواد التدريبية، تكييف هذا التدريب بحيث يلائم السياقات الوطنية المختلفة.

١٣٢- وتلاحظ المقررة الخاصة التركيز القوي على اتباع نهج متعدد الفروع تجاه مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ومعنى ذلك أنه، بالاضافة الى الجانب القانوني للمسألة، يجب أن تكون جميع المجالات الأخرى مثل البحوث والخدمات الاجتماعية والتعليم واعادة التأهيل مترابطة بشكل يحقق فعالية الاستجابة الوطنية القائمة على أساس الحقوق.

١٣٣- وفي إطار نهج متعدد الفروع من هذا القبيل، ينبغي لوزارة الصحة والخدمات الانسانية توسيع نطاق البرامج الميدانية الموجهة لأطفال الشوارع الذين يواجهون خطر الاستغلال الجنسي، باعتبار هذا الهدف ذا أولوية على المستوى الوطني؛ وينبغي أن تضع الوزارة برامج تدريبية للعاملين في مجال الخدمات النفسية والاجتماعية، والمتطوعين والمهتمين بأطفال الشوارع، كيما تصل هذه الخدمات الى الأطفال من ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري.

١٣٤- وبغية تعزيز آليات مكافحة مشكلة استغلال الأطفال والتصدي لها، يوصى بزيادة مشاركة أطباء علم نفس الأطفال في تحليل تأثير الاستغلال الجنسي على الأطفال، كما يوصى بتوعية جميع القطاعات الأخرى المعنية بمكافحة هذه الظاهرة. ولذلك، ينبغي اتباع نهج متعدد الفروع بوجه خاص في المحاكم ولدى السلطة القضائية فيما يتعلق بقضايا الأطفال الضحايا.

١٣٥- وينبغي للمنظمات الميدانية التي توجه نشاطها لأطفال الشوارع أن تنفذ، بدعم من الحكومة المحلية، برامج للتربية الجنسية والرعاية الصحية، تركز بوجه خاص على مرض الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وتستهدف الأطفال الذين يعيشون على هامش المجتمع.

١٣٦- وينبغي للحكومة المحلية أن تموّل، بالتعاون مع القطاع الخاص، البرامج التي تقدم حلولا بديلة، مثل تدريب أطفال الشوارع على العمل واكتساب المهارات.

١٣٧- وتشجع المقررة الخاصة، في ضوء الاقتراحات المقدمة اليها، دراسة وتحليل امكانية إنشاء وظيفة أمين مظالم الأطفال على الصعيد الوطني.

١٣٨- وتأمل المقررة الخاصة في أن تقوم الرابطات القانونية والمنظمات غير الحكومية، النشطة في مجال مكافحة استغلال الأطفال، بتطبيق خبراتها وتوسيع نطاق أنشطتها ليشمل معالجة قضية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وهناك حاجة ملحّة الى اجراء البحوث وجمع المعلومات بغية تقييم نطاق هذه الظاهرة ومدى استجابة نظام القضاء الجنائي تجاهها.

١٣٩- وتعتقد المقررة الخاصة اعتقادا راسخا بأن على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي مساهمة مهمة تؤديها؛ وتأمل أن تتم الاستفادة الى أقصى حد من خبرة هذه المنظمات. ولذلك، فإنها ترى أنه ينبغي الاستفادة الى أقصى حد وفي إطار متابعة مؤتمر ستوكهلم من وجود العديد من المنظمات التي تهتم بالأطفال في الولايات المتحدة. ويعني ذلك أنه ينبغي السعي الى زيادة التنسيق كيما تحدد بمزيد من الوضوح اختصاصات شتى المنظمات غير الحكومية لتفادي التداخل بين عدد من هذه القضايا وبين قضايا حقوق الانسان للأطفال. ومن المفيد في هذا الصدد إعداد دليل بالمنظمات غير الحكومية، في جميع أنحاء

البلد، التي تهتم بحقوق الأطفال، مع تحديد المجالات الموضوعية التي تركز عليها كل منظمة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستفيد من هذا التنسيق في علاقاتها مع المانحين ووكالات التمويل.

١٤٠- وتعرب المقررة الخاصة عن القلق من أن المانحين، سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص، يموّلون برامج تركز على الأطفال دون أن يتحرّوا بعناية ما اذا كانت جميع جوانب الوقاية والتدخل واعادة التأهيل تحصل على التمويل الكافي. ومن أمثلة ذلك أن الصغار والشباب الذين لا مأوى لهم في سان فرانسيسكو بسبب نقص المأوى المتاح لأطفال الشوارع يلجأون الى التعرض عن عمد للإصابة بفيروس الإيدز ليتوافر فيهم شرط الحصول على الرعاية الاجتماعية وعلى خدمات المأوى المتاحة لمرضى الإيدز من الشباب الذين لا مأوى لهم. ويجب تفادي نشوء هذه الحالات بأي ثمن، وينبغي حث المانحين على تقديم التمويل الشامل الذي يغطي جميع الاحتياجات ولا يقتصر على المشاريع التي تعالج "القضايا الساخنة".

١٤١- وينبغي أن تُنشأ على مستوى البلد بأسره برامج للتدخل المبكر وللوقاية في المدارس، بغية القضاء على أسطورة الحياة المترفة التي تعيشها "فتيات المرافقة" وزيادة وعي الفتيات بطرق وأساليب الغواية المحتملة.

١٤٢- وتمشيا مع توصيات مؤتمر ستوكهلم، تود المقررة الخاصة أن تؤكد على أهمية اتباع نهج غير عقابي تجاه الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري، يأخذ حقوق الطفل في الاعتبار ويراعي بوجه خاص ألا تؤدي الاجراءات القضائية الى تعميق الصدمة والمعاناة التي يمر بها الطفل.

## الحواشي

(١) تقديرات لمنظمة العمل الدولية استُشهد بها في "حقوق الأطفال"، ورقة معلومات أساسية للأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام، نيويورك، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٢) تجميع احصائي أعده للمقررة الخاصة مشروع حقوق الأطفال لرابطة فرانسوا - كسافييه باغنود، نيويورك.

(٣) Childhood Ends when Sexual Abuse Begins, The Paul & Lisa Program, Inc., Connecticut, 1996.

(٤) مناقشات مع مساعدة النائب العام السيدة لوري روبنسون، وزارة العدل، واشنطن دي سي، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٥) احصائيات صندوق الدفاع عن الأطفال، نيويورك ١٩٩٥، وتقرير لجنة الكونغرس الأمريكي عن الأطفال والشباب والأسر، واشنطن دي سي، ١٩٩٢.

(٦) المكتب المحاسبي لحكومة الولايات المتحدة، ١٩٨٩.

## الحواشي (تابع)

(٧) مناقشات مع السيدة باربارا ميزو، رابطة الأطفال المختطفين دولياً، نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٨) يستند هذا الفرع أساساً إلى منشور شامل لمكتب ضحايا الجريمة بوزارة العدل عنوانه "الاستغلال الجنسي للطفل: تحسين التحقيقات وحماية الضحايا، مخطط للعمل"، شبكة ماساتشوسيتس المعنية باستغلال الطفل، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٩) تعديل عام ١٩٩٥ على قانون مان، قانون مكافحة الجرائم العنيفة وإنفاذ القوانين لعام ١٩٩٤.

(١٠) المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، توصيات بشأن الجرائم المرتكبة ضد القصَّر، الجمعية العامة الحادية والستون، ليون، ١٩٩٥.

(١١) الدورة ١٠٤ لكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، الجلسة الثانية، "قانون ميغان"، الفرع ١، الاستنتاجات، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، مقال بعنوان "المحكمة تبت في موضوع الإنترنت"، ٧-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(١٤) للاطلاع على المناقشة التفصيلية لمفهوم وظيفة أمين مظالم الأطفال في الولايات المتحدة، انظر:
Howard Davidson, Cynthia Price Cohen and L. Girdner, "Establishing Ombudsman Programs for Children and Youth", American Bar Association Center on Children and the Law, Virginia, 1993.

المرفق الأول

# قائمة مختارة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين استشارتهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها

واشنطن

| | |
|---|---|
| السيد جون شاتوك | مساعد الوزير لشؤون حقوق الانسان، وزارة الخارجية |
| السيدة لوري روبنسون | المدعي العام المساعد، مكتب برامج العدالة، وزارة العدل |
| السيد تيرينس لورد | الرئيس بالنيابة |
| السيد ج. روبرت فلورس | الوكيل الأول المختص بالمحاكمات |
| السيدة مارشا ليس | وكيل النيابة، قسم استغلال الأطفال والأفعال الفاضحة، وزارة العدل |
| السيد رونالد ليني | مدير برنامج الأطفال المفقودين والخاضعين للاستغلال، مكتب قضاء الأحداث ومنع جنوحهم، وزارة العدل |
| السيد دانييل رايت | مشرف خاص، مكتب التحقيقات الفدرالي، وزارة العدل |
| السيد كورتيس أ. بورتر | اخصائي برامج، مكتب خدمات الأسرة والشباب، وزارة الصحة والخدمات الانسانية |
| السيد دونالد هويك | مأمور مسؤول، هيئة جمارك الولايات المتحدة |
| السيد ريمون سميث | مفتش، هيئة البريد الأمريكية |
| السيدة مارلين يونغ | المديرة التنفيذية، المنظمة الوطنية لمساعدة الضحايا |
| السيدة ليز يوور | مديرة الشعبة الدولية |
| السيد بيتر بانكس | مدير، ادارة الخدمات الميدانية |
| السيد غاري كوستللو | وحدة الأطفال الخاضعين للاستغلال، المركز الوطني للأطفال المفقودين والخاضعين للاستغلال |

| | |
|---|---|
| السيد برايان هولمغرين | وكيل أول للنيابة، شعبة الملاحقة الجنائية، المعهد الأمريكي لبحوث الملاحقة الجنائية، الاتحاد الوطني لوكلاء النيابة |
| السيد هوارد دافيدسون | مدير مركز الأطفال والقانون |
| السيد كليفتون كورتيز | مدير مشروع تنسيق خدمات الإيدز |
| السيد بيني ويكفيلد | مدير ادارة الحقوق والمسؤوليات الفردية، نقابة المحامين الأمريكية |

<u>نيويورك</u>

| | |
|---|---|
| الدكتور صادق رشيد | مدير شعبة البرامج |
| السيد برتيل ليندبلاد | رئيس قسم الأطفال الذين يعانون من ظروف قاسية بوجه خاص، منظمة الأمم المتحدة للطفولة |
| السيد فرانك كوبسكي | مأمور |
| السيدة ناديا سميث | مأمور<br>هيئة الجمارك الأمريكية |
| السيد مايك بسكوتشي | مفتش |
| السيد كيفين مانيون | مفتش |
| السيد جيمس هيلد | مفتش، فرقة مكافحة اشتهاء الأطفال جنسياً |
| السيدة مرغريت مارتينيز | مفتشة، فرقة مكافحة اشتهاء الأطفال جنسياً شرطة مدينة نيويورك |
| السيدة سينثيا برايس كوهين | المديرة التنفيذية، المعهد الدولي لبحوث حقوق الطفل |
| السيدة لويس ويتمان | مديرة مشروع حقوق الطفل |
| السيدة ساميا بورني | مشروع حقوق المرأة |
| السيدة جانين غوثري | مسؤولة عن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية |

| | |
|---|---|
| السيدة يودون ثوندن | خبيرة<br>مرصد حقوق الانسان |
| السيدة بربارا ميزو | منظمة الأطفال المختطفين دوليًّا |
| السيدة كارول سمولنسكي | منظمة مكافحة بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية/الولايات المتحدة |
| السيدة ميريام لايونز | منسقة مشروع حقوق الأطفال، مؤسسة فرانسوا كزافييه بنيو |
| السيد فرانك برنابا | رئيس منظمة "بول و لايزا"، مدينة نيويورك |
| السيدة دافنيه كووب | مديرة المشاريع |
| السيدة بيث هارولس | الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية |
| السيد توم كينيدي | نائب رئيس مؤسسة "كوفننت هاوس" |
| السيد والتر بيتش | رئيس، رابطة الأمم المتحدة |
| السيدة جوان لوك هيلز | المركز الإعلامي، الأمم المتحدة |

تكسون/فينيكس، أريزونا

| | |
|---|---|
| السيد روبرتو رودريغيز هرناندز | قنصل المكسيك، نوغالس |
| السيدة ماريا ايلينا اورياس | قنصل المكسيك، تكسون |
| السيد انريكه مونيوز كستييو | قنصلية المكسيك، تكسون |
| السيد دانييل كناوس | المدعي العام المساعد |
| السيد تيري شاندلر | نائب رئيس الوحدة الجنائية مكتب المدعى العام |
| السيد غرانت موري | مأمور مسؤول |
| السيد دافيد بنرود | مأمور، |
| السيد ستيف بوسلر | مأمور، هيئة الجمارك الأمريكية/تكسون |

| | |
|---|---|
| السيد توماس وينكلر | مشرف |
| السيد جيمس ناجل | مأمور (يوما) |
| السيدة جودي كولتر | مأمور، هيئة الجمارك الأمريكية/فينيكس |
| السيدة كاثلين ماير | نائبة المدعي العام لمنطقة بيما (ملاحقة الجرائم الجنسية) |
| السيدة كاثي راو | مفتشة، شرطة تكسون |
| السيدة سوزان وارد | رابطة الأمم المتحدة |

<u>سان فرانسيسكو</u>

| | |
|---|---|
| السيد تيرينس هالينين | وكيل النيابة الجزئية |
| السيدة كيميكو بورتون | مديرة مكتب القضاء الجنائي |
| السيد باتريك وايت | مفتش |
| السيد جير ويليامز | مفتش |
| السيد توماس أيزنمان | مفتش، قسم الأحداث، شرطة مدينة سان فرانسيسكو |
| السيدة نورما هوتالينغ | مديرة مشروع "سيج-SAGE" |
| السيدة نانسي بيترسون | رابطة الأمم المتحدة |
| السيدة جيرالدين آبيللو | مديرة التنمية، بيت الضيافة |
| السيدة جوديث غريفين | مساعدة رئيس وحدة مراقبة الأحداث |
| السيدة دينيز ألبانو | منسقة الرعاية، مركز لاركن ستريت للشباب |

- - - - -